

Received on (26-09-2021) Accepted on (19-02-2022)

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.30.3/2022/7>

The Efforts of the Jordanian State Institutions in the Development of the Agricultural and Water Sectors between the Years (1950-1967 AD).

“A Documentary Historical Study”

Fendi A. Al Waked ^{*1}, Ibrahim F. Al-Sharaa ^{*2}
University of Jordan - Amman – Jordan ^{*1,2}

*Corresponding Author: fandi.alwaked@yu.edu.jo

Abstract:

This research discusses the concerted efforts of the official state institutions in the development and improvement of the agricultural sector in Jordan after the merger of the two banks of Jordan into one state between the years (1950 – 1967). The study shows the extent to which the various government agencies are working in compatibility to achieve their goals in regulating and developing the agricultural sector.

This was demonstrated by the focus of the speeches of high throne on working to develop this sector, the house of parliament as well as the ministerial statements of the successive Jordanian governments, their plans and development programs.

Keywords: Jordan, Agriculture, King Hussain, Development Plan, East Ghor canal, Jordan vally.

جهود مؤسسات الدولة الأردنية في تنمية قطاعي الزراعة والمياه بين عامي (1950-1967م). دراسة تاريخية وثائقية

فندي أحمد الواكد¹ ، إبراهيم فاعور الشرعة²
الجامعة الأردنية-عمان-الأردن^{1,2}

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تضافر جهود مؤسسات الدولة الرسمية في تنمية قطاعي الزراعة، والمياه وتطويرهما في الأردن بعد اندماج ضفتي الأردن بدولة واحدة بين عامي (1950-1967م)، وبينت الدراسة مدى انسجام الأجهزة الحكومية المتعددة؛ لتحقيق هدفها في تنظيم قطاعي الزراعة والمياه وتطويرهما، وتمثل ذلك بشكل جلي بتركيز خطب العرش السامي على تطوير ذلك، إضافة إلى البيانات الوزارية للحكومات الأردنية، وخططها وبرامجها التنموية. ومن أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة انسجام المؤسسات الحكومية، وفعاليتها لتحقيق أهداف الدولة التنموية.

كلمات مفتاحية: الأردن، الملك حسين، الزراعة، المياه، خطط التنمية، قناة الغور الشرقية، وادي الأردن.

مقدمة:

يحتل قطاعي الزراعة والمياه أهمية كبيرة في فكر الساسة الأردنيين الذين بذلوا جهوداً واضحة لتطوير هذين القطاعين لأهميتها الحيوية والإستراتيجية، إذ أولتهما الدولة الأردنية منذ نشأة الإمارة عناية خاصة، وذلك بتأسيس وزارة الزراعة في عهد إمارة شرق الأردن من خلال تشكيل الوزارة الثالثة عشرة عام 1939م⁽¹⁾. وواجه القطاع الزراعي تحديات و صعوبات بشكل غير مسبوق و ذلك لارتفاع عدد السكان الاردن المفاجئ⁽²⁾ نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية عام 1948 ، وقد ارتفع عدد سكان المملكة بعد الوحدة بين الـضفتين عام 1950 بنسبة (300%)⁽³⁾، فاقمت تلك الأعداد الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية في الأردن⁽⁴⁾ مما أدى إلى تدني مستوى المعيشة خاصة للطبقة المتوسطة والفقيرة، و أحداث خلل عميق في ميزان المدفوعات⁽⁵⁾، وازداد الضغط على قطاع الخدمات⁽⁶⁾، وأدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 11.5%، وانخفاض حادٍ بالأجور⁽⁷⁾، ونقص في الغذاء وارتفاع الأسعار⁽⁸⁾، وفي المقابل خسر الأردن سوق مبيعاته ومصدر مشترياته، إضافة إلى سوق القوى العاملة الأردنية الموسمية⁽⁹⁾. وشكّلت خسارة ميناء حيفا خسارة اقتصادية كبيرة انعكست على ارتفاع كلفة الواردات والصادرات⁽¹⁰⁾، وارتفعت أسعار البترول (الزيوت)؛ نتيجة خسارة مصفاة البترول في حيفا⁽¹¹⁾. وخسر الاردن الدعم الذي كان يتلقاه من شركات النفط العراقية مقابل مرور خطوط البترول من أراضيه إلى ميناء حيفا⁽¹²⁾، وشكل الوضع الأمني ضغطاً كبيراً على الميزانية الأردنية، إذ ارتفعت ميزانية الدفاع من (36%) إجمالي الميزانية العمومية لعام 1940 إلى (78%) من إجمالي الميزانية العمومية لعامي (1947-1948م)، وانعكس ذلك على النفقات الرأسمالية؛ إذ انخفضت من (18%) من ميزانية عام (1940م) إلى أقل من 3% عام 1948م واثّر ذلك على تحفيز الاقتصاد الأردني⁽¹³⁾.

(1) الجريدة الرسمية، عدد 641، تاريخ 1939/8/9م، ص 487؛ الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية 1921-1984م، ص 24.

(2) دائرة المكتبة الوطنية، وثيقة رقم 90/3/4/27 تاريخ 1949/12/25.

(3) الاقتصاد الاردني ، حجمة ونموه، دائرة المطبوعات و النشر، وزارة الإعلام، 1966، ص 12.

(4) بالرغم من الاموال التي جلبها اللاجئين معهم، وقدرت الأمم المتحدة الأموال العينية و النقدية التي جلبها معهم اللاجئين ، ب (1.7) مليون جنيه فلسطيني، فيما قدرت بعثة الأمم ،المبلغ الذي أودع في البنوك الأردنية بين عامي (1947م -1948م) ب 10 ملايين دينار أردني، وذلك من خلال سجلات البنوك العاملة في الأردن انظر للاستزادة: الميثاق، عدد27، تاريخ 1950/12/2، 12.؛ الأردن، عدد 2274، تاريخ1952/6/21، ص 4؛

Sreemati, A History of Money, P.130 ؛UN,Review of Economic,p,114

(5) United Nations, Department of Economic Affairs, p.117

(6) مذكرات مجلس النواب، الجلسة الثالثة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، تاريخ 1951م، ص 97-110.

(7) مذكرات مجلس النواب، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب ، تاريخ 1951م، ص 127-145.

(8) مذكرات مجلس النواب، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، تاريخ 1951م، ص 111-126.

(9) الدجاني، علي، محاضرات في اقتصاديات الأردن، جامعة الدول العربية، ص23- 24.

(10) United Nations, Department of Economic Affairs. p.44.

(11) Ibid.,p.46

(12) الموسى، سليمان والماضي، منيب، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900-1959) مكتبة المحتسب، عمان، 1988م، ص 336.

(13) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، العدد 3، 1952م، ص 362-365.

وكانت الأوضاع الاقتصادية في الأردن قبل الوحدة غاية في الصعوبة؛ لانعدام البنية التحتية و اعتماده بشكل أساسي على نظم زراعية بدائية وأدوات تقليدية في الإنتاج⁽¹⁾، بالإضافة إلى اعتماد الزراعة في الأردن على مياه الأمطار المتذبذبة و الشحيحة، إذ تراوحت بين (200-300ملم) في منطقة غور الأردن، وانعدام انظمة الري⁽²⁾، أما في مجال الصناعة فلم يعرف الأردن صناعات متقدمة أو ثقيلة⁽³⁾. وفي ضوء تلك الظروف لجأ الأردن لطلب المساعدة المالية والفنية من دول العالم والمؤسسات الدولية، إذ اشترك الأردن في الصناديق الدولية، وشكل مجلس أعلى للاقتصاد عام 1951م، وأنشأ مجلس الإعمار عام 1952م؛ لوضع خطط للتنمية الاقتصادية والإشراف على الميزانية، بمشورة خبراء من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وخبراء دوليين من الأمم المتحدة، وبرأس مال مليون ونصف المليون جنية إسترليني على شكل قرض من المملكة المتحدة.

ومنهجية البحث:

يهدف التعرف على الاجراءات التي قامت به الدولة لمواجهة هذه الظروف في حقبة الدراسة (1950-1967) جاءت هذه الدراسة والتي استندت إلى المصادر الآتية: الوثائق المودعة في دائرة المكتبة الوطنية، وتقارير دائرة الإحصاءات العامة، والصحف، وخطابات العرش السامي، والخطابات الوزارية، ومحاضر جلسات النواب التي نشرت ولم تدرس من قبل الباحثين في هذا المجال، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي التحليلي الوصفي الذي يقوم على استخراج الجوانب الاقتصادية وتحليلها، واستقرائها. وركزت معظم الدراسات السابقة التي تناولت تاريخ الأردن على المنحى السياسي بالدرجة الأولى، دون الاهتمام بالجانب الاقتصادي؛ الذي اهتمت به هذه الدراسة ضمن محورين رئيسيين، وهما: الزراعة، و مياه الري، وعلى ضوء ذلك ستجيب الدراسة عنى الأسئلة الآتية: هل بذلت الحكومة الأردنية جهودًا في تنمية قطاعي الزراعة والمياه؟ وهل طبقت خطابات العرش السامي على أرض الواقع؟ وما أثر قطاعي الزراعة والمياه في الدولة؟ وما مدى نجاح الخطط الحكومية بالنسبة لقطاعي الزراعة ومياه الري؟

أولاً: الاهتمام الرسمي بقطاع الزراعة.

أ. الاهتمام الملكي.

أدار الملك سياسة الدولة الاقتصادية بحكمة واقتدار عبر توجيهاته السامية، وتشجيع الأجهزة الرسمية والخاصة؛ لتحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع الظروف الصعبة التي ألمت بالمملكة، فركز في خطابه كفاءة على تحقيق انجاز حقيقي في القطاع الزراعي؛ لكونه القطاع الأهم في المملكة، ووجه الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني في 1/10/1950م الحكومة لتأسيس المستنبتات، واستيراد الغراس، والآلات الزراعية، والاستعانة بخبراء مختصين بالأبحاث العلمية الزراعية المختلفة، وإنشاء مدارس زراعية جديدة⁽⁴⁾.

وركز في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثالث في 1/12/1951م على بدء الحكومة بحزمة من المشاريع الاقتصادية، ومن أهمها تنشيط الحركة الزراعية بنشر الأساليب العلمية بين المزارعين، ودعمهم بالبذار والأموال، إذ خصصت نصف مليون دينار

(1) Food and Agriculture Organization of the United Nations, Yearbook of Food and Agricultural Statistics, 1950 and 1951.

(2) Ionides, M.G, Report on The Water Resources of Transjordan and their developmant –Londone, Crown Agent for the Coloniest,1939, P. 229.

(3) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، عدد 1، تاريخ 1950م، ص 158.

(4) خير، خطب العرش، ص 134-136؛ الوثائق الأردنية، مجلس الأمة، ص 18. <http://www.parliament.jo/node/6>

لهذا الغرض⁽¹⁾، وكما ركز الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الثالث في 1/11/1953م على جهود وزارة الزراعة في إنشاء محطات جديدة للتجارب الزراعية، وتأسيس مراكز لتحسين البذار، وزيادة عدد الوحدات الزراعية الميكانيكية؛ ليتمكن المزارعون من حراثة أراضيهم بأجور منخفضة، وتضمن الخطاب الحرص على تقديم دعم مادي مباشر أو عبر قروض طويلة الأجل، وإعفاء المزارعين المتضررين نتيجة رداءة الموسم الزراعي من ضريبة الأراضي، وتأجيل ديونهم⁽²⁾. وأكد خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع في 1/11/1955م على نشر الثقافة الزراعية عبر المدارس الزراعية في القرى، وزيادة نشاط المشاتل لتوزيع الأشجار، وزيادة مساحة الأراضي المشجرة، وتوزيع البذار، وتقديم القروض الميسرة التي يقدمها المصرف الزراعي، والاهتمام بمشاريع الري عبر بناء مجموعة من مشاريع الري، مثل: مشروع وادي العوجا والطبقة، إضافة إلى إعداد الدراسات لتصريف مياه الأنهر، ومياه الفيضانات⁽³⁾، وشدد الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الخامس في 1/10/1957م على توحيد المؤسسات الاقتصادية تحت مظلة واحدة، وإنشاء مجلس الإعمار الأردني كيانا مستقلاً⁽⁴⁾، يتولى تخطيط المشاريع الاقتصادية والإشراف على تنفيذها وفق برنامج عام يهدف إلى تأمين الاكتفاء الذاتي تطبيقاً للسياسة المرسومة⁽⁵⁾.

وتناول الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الخامس في 1/10/1958م نشاط مجلس الإعمار الأردني في مشاريع مختلفة، ومنها: القطاع الزراعي، والمياه؛ مركزاً على مشاريع الري، وبخاصة مشروع قناة الغور الشرقية الذي سوف يساهم في زيادة الرقعة الزراعية المروية⁽⁶⁾.

ودعا الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الخامس في 1/10/1959م في إعداد قانون لإنشاء سلطة المياه لإدارة قطاع المياه بما في ذلك إدارة مياه قناة الغور الشرقية⁽⁷⁾، واستخراج المياه الجوفية، وصيانة المياه السطحية، وحفظها وتنظيم شؤون الري، والعناية بمشاريع السقاية في المدن والقرى على السواء⁽⁸⁾، وسعت الحكومة لإعداد قانون لتوحيد مصادر الأقرض الزراعي في مؤسسة واحدة تم رفدها بـ (7) ملايين دينار، وتوحيد جهود البحث العلمي بمجال الزراعة، عبر تأسيس دائرة للبحث العلمي الزراعي، وربط جميع محطات التجارب في المستنبتات بهذه الدائرة، وأنشأت مستنبت الوالة، ومستنبت الشوبك، ورُرع

(1) خير، خطب العرش، ص 150-153؛ <http://www.parliament.jo/node/6>

(2) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة تاريخ 1/11/1953؛ خير، خطب العرش، ص 169-174؛
(3) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة تاريخ 1/11/1955؛ خير، خطب العرش، ص 196-200؛
(4) أصدرت حكومة توفيق أبو الهدى قانون مجلس الإعمار عام 1952م. انظر: الجريدة الرسمية، ع، 1110، تاريخ 1/6/1952، ص 258-259.

(5) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح الدورة الثانية لمجلس الأمة، تاريخ 1/10/1957؛ خير، خطب العرش، ص 212-218؛

(6) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة، تاريخ 1/10/1958؛ خير، خطب العرش، ص 227-235؛.

(7) مذكرات مجلس النواب، الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الخامس بتاريخ 1/10/1959م

(8) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش السامي بإفتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الخامس، تاريخ 1/10/1959؛ خير، خطب العرش،

ص 245-252؛ <http://www.parliament.jo/node/6>

مليون وخمسمائة ألف غرسة من الأشجار الحرجية، وتطعيم واسع لأشجار الزيتون، وفي المجال البيطري عملت الحكومة على إنتاج اللقاحات اللازمة لمكافحة أمراض الحيوان⁽¹⁾.

وبشر الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة الأردني الخامس في 1/11/1960م الأردنيين بالبدء بالمرحلة الأولى من مشروع قناة الغور الشرقية، ونجاح وزارة الزراعة، ودائرة البحث العلمي في مكافحة الجراد والأمراض النباتية والحشرات وحماية الثروة الحيوانية من الأمراض الوافدة⁽²⁾، وتحدث الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السادس في 1/11/1961م عن دور مؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد التعاوني في دعم المزارعين، واعفاء المزارعون من ضريبة الأراضي المدورة على عامي 1961-1962، ووضع مجلس الإعمار الأردني برنامج السنوات الخمس 1962-1967م، وتأسيس دائرة للإصلاح الريفي، ومعهد لوقاية النباتات، وإنشاء محطات متعددة للاهتمام بالثروة الحيوانية، وفي مجال مياه الري افتتحت المرحلة الأولى من مشروع قناة الغور الشرقية التي أمنت ري ثلاثين ألف دونم، وسلمت سندات التمليك إلى أصحابها⁽³⁾.

وركز الخطاب الملكي في افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة الأردني الثامن في 1/8/1963م على مشروع اليرموك الكبير الذي يكفل تخزين (475) مليون متر مكعب من الماء؛ لري الأراضي الزراعية في حوض وادي الأردن⁽⁴⁾، وأكد الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثامن في 2/11/1963م سعي الحكومة لتحويل مناطق واسعة في المملكة، وتحسين أوضاع المزارعين بإمداد مؤسسة الاقراض الزراعي بمبلغ (887.585) ديناراً، وقدمت الحكومة (112.900) ديناراً قروضاً للاتحاد التعاوني المركزي؛ لتشجيع الحركة التعاونية في البلاد، وانجاز سلطة قناة الغور الشرقية لمشروع القناة بطول (70) كم لري ما يقارب (120) ألف دونم من أراضي الغور الشرقية، وشرعت سلطة قناة الغور الشرقية بإنشاء سد وخزان وادي زقلاب⁽⁵⁾.

وتناول الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الثامن في 1/10/1964م جهود الحكومة باستصلاح الأراضي الصحراوية لتوطين البدو، وأتمت الحكومة تحويل (16) ألف دونم، وتوزيع (4) ملايين من الغراس، وقدمت الحكومة للمزارعين (750) ألف دينار على شكل قروض طويلة الأجل، وزيادة وتطور نشاط البحث العلمي الزراعي، وتقديم خدمات الإرشاد والتعليم الزراعي⁽⁶⁾، وتضمن الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الثامن في 28/10/1965م التزام الأردن بقرارات مؤتمرات القمة العربية في تنفيذ مشاريع تحويل روافد الأردن الواقعة ضمن أراضيه⁽⁷⁾، وأسست الحكومة قانون

- (1) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة تاريخ 1/11/1953؛ خير، خطب العرش، ص 169-174؛
- (2) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح دورة مجلس الأمة، تاريخ 1/11/1960؛ خير، خطب العرش، ص 260-268؛
- (3) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في حفلة افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس، تاريخ 1/10/1961؛ خير، خطب العرش، ص 276-289؛ <http://www.parliament.jo/node/6>
- (4) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة الثامن، تاريخ 1/8/1963، ص 187-194؛ خير، خطب العرش، ص 314-321؛ <http://www.parliament.jo/node/6>
- (5) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثامن، تاريخ 1/11/1963، ص 213-221؛ خير، خطب العرش، ص 331-338؛ <http://www.parliament.jo/node/6>
- (6) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح مجلس الأمة الثامن، تاريخ 1/10/1964، ص 273-282؛ خير، خطب العرش، ص 347-356؛
- (7) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة تاريخ 1/11/1953؛ خير، خطب العرش، ص 169-174؛

خاص للمؤسسة الإقليمية لاستغلال مياه الأردن، وعملت على افتتاح مزيد من المدارس الزراعية، ودعم دائرة البحث العلمي لتطوير التجارب الزراعية، وأمّدت المزارعين بالقروض، وقامت بتنظيم التسويق، وقدمت الحكومة كل الدعم لاستعمال الوسائل الآلية في الزراعة، وسهلت تفويض أراضي الدولة وتأجيرها (1).

وتحدّث الخطاب الملكي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الثامن في 1/12/1966م عن زيادة الإنتاج في الخضار والفواكة، وتحريج (15) ألف دونم، وزراعة (10) آلاف دونم بغراس الزيتون، وتفويض ما يقارب (120) ألف دونم للمزارعين، وتقديم (1.200.00) دينار على شكل قروض للمزارعين، وفي مجال مياه الريّ سعت الحكومة للعمل على إنشاء سدّ خالد بالتعاون مع هيئة الروافد العربيّة، ووضعت الدراسات اللازمة لمد قناة الغور الشرقيّة لتصل إلى البحر الميت، ومضاعفة سعتها من عشرة أمتار إلى عشرين متراً مكعباً؛ لتروي منّي ألف دونم، إضافة إلى انجاز مشروع سدّ زقلاب الذي يؤمن (11) مليون متر مكعب من الماء، ومباشرة تنفيذ سديّ وادي شعيب، ووادي الكفرين بحيث يؤمنان حوالي (18) مليون متر مكعب، وعملت الحكومة على ضخ المياه الجوفيّة في وادي الضليل لريّ خمسة آلاف دونم، وإتمام عدد من السدود في البادية وسما السرحان والمفرق (2).

ب. اهتمام الحكومة بالزراعة.

اهتمت الحكومات الأردنيّة بقطاع الزراعة خاصة بعد اعلان وحدة الضفتين، ومن خلال تتبع البيانات الوزاريّة يظهر لنا هذا الاهتمام؛ فجاء في البيان الوزاري لحكومة توفيق أبو الهدى التاسعة في 18/9/1951م التركيز على المشاريع الاقتصادية، ومنها القطاع الزراعي (3)، وفي البيان الوزاري لحكومة أبو الهدى العاشرة ركزت على التعليم الزراعي، ونشر الثقافة والوعي الزراعي بين أبناء الفلاحين والمزارعين، وإنشاء مراكز جديدة لتحسين البذار، ومحطات زراعيّة في الصحراء لمختلف المناطق الأردنيّة؛ لإجراء التجارب على الحبوب المقاومة للجفاف، وإنشاء مستنبت في إربد وممثل كبير في الفارعة؛ لإنتاج الغراس، وتوزيع الغراس ومعدات الزراعة على المزارعين بأسعار زهيدة أو مجانيّة، ودعم قسم البيطرة (4).

واهتمّ بيان حكومة فوزي الملقى الأولى في 24/5/1953م بموضوع الزراعة، ومعالجة الوضع الاقتصاديّ فوضعت بالاتفاق مع مجلس الإعمار وهيئات دولية فنيّة مشروعاً "عاماً" لخمس سنوات بلغت تكلفته (15) مليون دينار، تهدف إلى تنمية الزراعة، ودعم المزارعين والمشاريع الزراعية المختلفة، والاهتمام بالبحث العلمي والتعليم الزراعي (5)، وتطرق بيان حكومة أبو الهدى الحادية عشرة في 8/6/1954م للشأن الزراعي بشكل مقتضب، إذ اهتمّ بالريّ، والتشجير، وتنمية الثروة الحيوانيّة، ومكافحة الأوبئة، وإيجاد أسواق

(1) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش في الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن، تاريخ 28/10/1965، ص 371-386؛ خير، خطب العرش، ص 368-382؛ <http://www.parliament.jo/node/6>

(2) وثائق المكتبة الوطنية، خطاب العرش السامي الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة، تاريخ 1/12/1966، ص 507-520؛ خير، خطب العرش، ص 390-403؛ <http://www.parliament.jo/node/6>

(3) خير، هاني، مجموعة البيانات الوزارية الأردنية، د.ت، ص 31؛ ملحق الجريدة الرسمية، ع 6، تاريخ 18/11/1951؛ الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية 1921-1984، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات، 1984، ص 46.

(4) خير، مجموعة البيانات، ص 36؛ ملحق الجريدة الرسمية، ع 6، تاريخ 14/11/1952؛ الوثائق الأردنية، ص 46.

(69) ملحق الجريدة الرسمية، ع 23، تاريخ 22/6/1953، ص 279؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص 46؛ الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 48؛ جريدة الأردن، جريدة يومية سياسية مصورة، عدد 2817، عمان، تاريخ 21/3/1954، ص 1-4.

جديدة⁽¹⁾، فيما تحدث بيان حكومة أبو الهدى الثانية عشرة في 1954/11/7م لأول مرة عن إنشاء جامعة أردنية إضافة إلى الاهتمام بكل أنواع التعليم⁽²⁾.

وتناول بيان حكومة سعيد المفتي الثالثة في 1955/8/16م الموضوع الزراعي بشكل عام؛ مؤكداً أن من واجب الحكومة تحسين وسائل الزراعة، ووسائل الري، ومواصلة سياسة التشجير الإلزامي⁽³⁾، وشدد بيان حكومة سمير الرفاعي الرابعة 1956/1/26م على دعم المصرف الزراعي، وتوزيع أراضي الدولة على المزارعين، وزيادة الإنتاج الزراعي؛ ومساحة الأراضي القابلة للزراعة وتنفيذ مشاريع الري، وتحديث وسائل الزراعة، والعناية بالحراج، وتشجيع الجمعيات التعاونية، وإنشاء مؤسسات للتسليف الزراعي للحد من الريا الفاحش⁽⁴⁾.

وتحدث بيان وزارة سعيد المفتي الرابعة في 1956/5/22م عن الجهد الذي سبذته الحكومة لتنمية القطاع الزراعي وتطويره بتنفيذ برامج زراعية، واستخدام العلم في مكافحة الأوبئة، وتحسين البذار، والتشجيع على تأسيس التعاونيات⁽⁵⁾، وأصدرت وزارة إبراهيم هاشم الخامسة في 1957/10/15م قانوناً مؤقتاً لإنشاء مجلس الإعمار الذي يُعدُّ الجهاز الاقتصادي المعني بالتخطيط لمشاريع الإنماء الاقتصادي، ولم يتطرق البيان للخطط، والبرامج الزراعية باعتبارها أصبحت من اختصاص مجلس الإعمار⁽⁶⁾. وتناول بيان وزارة هزاع المجالي الثانية في 1959/6/3م خطط الحكومة في مجال المياه بواسطة استغلال المياه السطحية، والمزيد من المياه الجوفية⁽⁷⁾، وشهدت وزارة بهجت التلهوني الثانية في 1961/11/15⁽⁸⁾ اتمام مجلس الإعمار برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الوزارة والهيئات ذات العلاقة كافة، مشيرة إلى أن البرنامج يساعد على زيادة الدخل القومي، ورفع قيمة الصادرات⁽⁹⁾. واهتمت وزارة وصفي التل الأولى في 1962/1/28م بحياة الفلاح متعهدة بتحسين الإنتاج الزراعي عبر إيصال الخدمة إلى المزارع مباشرة، وبناء الطرق في الريف، وحفر الآبار، وبناء السدود لتجميع المياه، وتقديم الدعم الفني والمادي له، وفي عهد هذه الوزارة صدرت الإرادة الملكية في 1962/9/2م بتأسيس أول جامعة في الأردن، وهي الجامعة الأردنية⁽¹⁰⁾.

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع 23، تاريخ 22/6/1953، ص 279؛ الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 49.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع 23، تاريخ 22/6/1953 ص 279؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص 56؛ الوثائق الأردنية، ص 50؛ جريدة الأردن، ع 2846، تاريخ 5/5/1954، ص 1؛ جريدة الأردن، ع 2873، تاريخ 9/6/1954، ص 1.

(3) الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 51/خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص 62؛ الدفاع، ع 5936، تاريخ 25/8/1955، ص 1.

(4) الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 55؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص 71؛ الدفاع، ع 6068، تاريخ 27/1/1956، ص 1.

(5) الدفاع، ع 6186، تاريخ 21/6/1956، ص 1؛ الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 59؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص 75.

(6) الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 61؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص 93؛ الدفاع، ع 6371، تاريخ 20/10/1957، ص 1.

(7) الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 65؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص 101؛ الدفاع، ع 7105، تاريخ 8/6/1959، ص 1.

(8) الدفاع، ع 7860، تاريخ 22/11/1961، ص 1؛ الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 67؛ خير، هاني، مجموعة البيانات الوزارية، ص 107؛

(9) انظر: خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس؛ خير، خطب العرش، ص 276-288.

(10) الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 69؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص 143؛ الشرعة، إبراهيم والجاري، أنور، التطورات العامة في الأردن في عهد رئيس الوزراء وصفي التل، المجلد 47، العدد 1، 2020م، ص 608-610؛ الدفاع، عدد 7917، تاريخ 28/1/1962، ص 1.

وتعهدت وزارة وصفي التل الثانية في 1962/12/2م بالعمل على تنفيذ مشروع الريموك، ومشروع قناة الغور الشرقية، وتوزيع الأراضي الحكومية لمستحقيها، ودعم التشجير الإلجباري، وزيادة مساحات الحراج، والاستمرار بتقديم القروض والمساعدات العينية والفنية من خلال فرق الإرشاد الزراعي والتعليم الزراعي، وتشجيع البحث العلمي؛ لزيادة الإنتاج وتحسين البذور والغراس ومكافحة الأوبئة النباتية والحيوانية، وتبني مشروع برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية⁽¹⁾. ووعدت وزارة سمر الرفاعي السادسة في 1963 /3/27م ببذل الجهود لتحسين المستوى المعيشي للمواطن وبخاصة المزارع، مؤكدة العمل من أجل توفير مياه الري بإنشاء السدود، وحفر الآبار، وتحسين الإنتاج الزراعي، والثروة الحيوانية⁽²⁾.

وركز بيانا وزارتي وصفي التل الثالثة والرابعة في 1965/2/15م-1966/12/22م على الشأن الاقتصادي، وتحسين حياة المواطن، ودعم المجالس البلدية والمحلية والقروية والجمعيات التعاونية⁽³⁾ لحد من هجرة المواطنين من الأطراف إلى مراكز المدن وتم إنشاء مؤسسة للتسويق الزراعي، وتنمية الثروة الحيوانية، ووضع برنامج للتحريج، والاهتمام بالثروة المائية، واستغلال المياه السطحية، والجوفية في ري المزروعات. وركزا على الإعلام، ودوره في تثقيف المواطنين وتوعيتهم في مجالات مختلفة ومنها الزراعة، وتبنت الحكومة برنامج مجلس الإعمار الأردني المتمثل ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية، وإنجاز مشروع قناة الغور الشرقية، وحفر ما لا يقل عن (35) بئراً ارتوازية⁽⁴⁾.

ثانياً: مجلس الأمة الأردني والتنمية الزراعية (1967-1950م).

أ- مجلس الأمة الأردني الثاني (1950/4/24م - 1951 /5/3م)⁽⁵⁾.

طالب مجلس النواب في الدورة فوق العادية (1950/4/24م)⁽⁶⁾ من خلال الرد على خطاب العرش بالاصلاح الاقتصادي، والعمل على رفع مستوى معيشة الفلاح والعامل، حيث طالب النائب توفيق قطان بزراعة قصب السكر والشندر في الأغوار، وإنشاء مصنع للسكر، وطالب النائب مصطفى بشناق من تخفيف ضرائب الغلال، وذلك لضعف الحاصلات الزراعية وطالب، الأعيان الحكومة تحقيق رغبة الملك بأحداث نهضة اقتصادية⁽⁷⁾، وطالب النائب هاني العكشة بتخصيص مبالغ اضافية لغايات الارشاد والدعاية

(1) الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 70؛ الشرعية والجازي، التطورات العامة، ص611؛ الدفاع، ع 8175، تاريخ 1962/12/3، ص 1؛ الموسى، سليمان، أعلام من الأردن صفحات من تاريخ العرب الحديث، ط1، 1986، ص27، دار الشعب، عمان.

(2) الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 72؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص148؛ الدفاع، ع 8265، تاريخ 1963/4/13، ص1.

(3) الوثائق الأردنية، الوزارات، ص 78-80؛ خير، مجموعة البيانات الوزارية، ص171-175؛ الشرعية والجازي، التطورات العامة، ص 610-615؛ الدفاع، ع 8858، تاريخ 1965/3/16، ص1.

(4) الوثائق الحكومية، الوزارات، ص81.

(5) الوثائق الأردنية، مجلس الأمة الأردني، دائرة المطبوعات والنشر، وزارة الاعلام، 1984، ص 16-17.

(6) خير، خطب العرش، ص 132-130؛ <http://www.parliament.jo/node/6>؛ ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب، تاريخ 1950/5/9، ص51-53؛ الحجاج، خليبي، تطور الحياة التشريعية في الأردن 1920-1950، ص 180؛ الجريدة الرسمية، عدد 1021، تاريخ 1950/4/20، ص216؛ الوثائق الأردنية، مجلس الأمة الأردني، 1984، ص17.

(7) ملحق الجريدة الرسمية، عدد 10، تاريخ 1950/6/3، ص 10.

الزراعية، وقد طالب النائب تحسين عبدالهادي بتشكيل مجلس زراعي من خبراء بالزراعة⁽¹⁾، وتناول مجلس الأمة في دورته العادية الأولى في 1/10/1950م من خلال رده على خطاب العرش السامي سبل تطوير الزراعة وذلك عن طريق دعم الفلاح بالقروض الزراعية، وتيسير سبل حصوله على الآلات زراعية، وطالب أعضاء مجلس الاعيان الحكومة برسم الحكومة سياسات اقتصادية واضحة، والأخذ بيد الفلاح، وتشجيع التعاونيات الزراعية، وإصلاح الميزان التجاري⁽²⁾.

ب- مجلس الأمة الأردني الثالث: (1/9/1951م-22/6/1954م)⁽³⁾.

وجاء في ردّ مجلس النواب على خطاب العرش في الدورة العادية الأولى 1/12/1951م⁽⁴⁾ تأييداً للمشاريع الحكومية وذلك بهدف تحسين الحياة المعيشية ودعم الفلاح، وإرسال البعثات العلمية، وورد في ردّ مجلس الأعيان على خطاب العرش المطالبة بانعاش الاقتصاد، وإصلاح الوضع المالي والزراعي، وطالب العين فريد السعد باتحاد جمركي مع العراق للسماح للبضائع الأردنية دخول العراق بدون جمارك، وطالب بإنشاء مصفاة بترول للاستفادة من منحة الزيوت الخامة التي تقدمها شركة التابلاين في مجال الري، وطالب بضرورة الاسراع بتوزيع البذار، وتخفيف الضرائب على المزارعين⁽⁵⁾، وفي ما يتعلق بغلاء الأسعار ونقص المواد الغذائية فقد وجّه النواب: هزاع المجالي، وأحمد الطراونة، وجريس هلسة سؤال لوزير الاقتصاد (سليمان ابو السكر) حول نقص المواد الغذائية، وغلاء الأسعار ودعم المزارعين، وأجاب الوزير بقيام الحكومة بدعم المزارعين بقروض مالية، وتوزيع البذار عليهم، وتوزيع المواد الغذائية على الفقراء، وذكر الوزير بأنّ الحكومة طلبت من الحكومة الأمريكية وبالإستناد على النقطة الرابعة أن ترسل للأردن ما قيمته مليون دولار من الحنطة للأردن⁽⁶⁾.

وفي الدورة العادية الثالثة 1/11/1953م ركز المجلس على ضرورة الاهتمام بالتعليم وخاصة المهني والزراعي⁽⁷⁾، وقد طالب النائب حمد جازي بجلسة المجلس الرابعة بدعم أهالي اللواء الجنوبي، وتحسين ظروف حياتهم⁽⁸⁾، وفي جلسة الرد على خطاب الموازنة طالب النائب كامل عريقات بتوحيد الضرائب على مزارعي الضفتين، كذلك طالب النائب كامل العريقات بعادلة توزيع القروض الزراعية، ومن جهته تسائل النائب وحيد العوران عن أسباب عدم إنشاء محطة التجارب للشراه، وتزفيت الطرق الحيوية التي تهم

(1) مذكرات مجلس النواب، الجلسة السادسة عشرة، تاريخ 1950/7/29، ص 269-277.

(2) خير، خطب العرش، ص 144-148 <http://www.parliament.jo/node/6000>؛ خير، هاني، الحياة النيابية في الأردن 1920-1993، عمان، لجنة تاريخ الأردن، 1993، ص 196؛ ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب، تاريخ 1950/5/9، ص 51-53؛ الحجاج، الحياة التشريعية، ص 189.

(3) الوثائق الأردنية، مجلس الأمة الأردني، ص 18-19.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع 6، تاريخ 1951/11/15؛ مذكرات مجلس الأمة، للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأردني، ص 12-14؛ <http://www.parliament.jo/node/6>؛ خير، خطب العرش، ص 155-158.

(5) ملحق الجريدة الرسمية، عدد 5، تاريخ 1951/10/23، ص 22-23.

(6) الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب، وقائع الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى، تاريخ 1951/12/4، ص 113-131.

(7) ملحق الجريدة الرسمية مذكرات مجلس الأمة، الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية من الدورة العادية، عدد 1، تاريخ 1953/9/27، ص 1-3؛ خير، خطب العرش، ص 163-167؛ <http://www.parliament.jo/node/6>

(8) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب، الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الثانية من الدورة العادية الثانية، ع عدد 22، تاريخ 1953/5/30، ص 268.

المزارعين والتجار، وطالب العوران بعدالة توزيع قروض بنك الإنشاء والتعمير خاصة على صغار المزارعين، واقترح النائب نجيب الأحمد تجفيف منطقة "مرج صانور"⁽¹⁾، وطالب النائب رشاد الخطيب الاسراع بإنشاء مدرسة العروب الزراعية في مستنبة العروب الواقع بين الخليل وبيت لحم⁽²⁾، وفي الدورة غير العادية 1954/10/21م⁽³⁾ أيد المجلس في رده على خطاب العرش السامي الاستغناء عن المعونة الخارجية واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشجيع الصناعة، ونشر التعليم بكل مستوياته، وتأييد إنشاء جامعة أردنية، وطالب مجلس الأعيان بدوره عقد اتفاقيات تجارية واقتصادية مع العرب وتنمية الموارد المائية، وطالب نائب قضاء عمان محمد منور الحديد الحكومة بالعمل وبالسرية الممكنة على رفع رأس مال المصرف الزراعي للمساهمة بمساعدة المزارعين، والعمل بنفس الوقت على تأجيل الديون المتركمة على المزارعين⁽⁴⁾.

ج- مجلس الأمة الأردني الرابع: (1954/10/17م-1956/6/26م)⁽⁵⁾.

في الدورة العادية الثانية: 1955/11/1م جاء في رد مجلس النواب على الخطاب العرش السامي العمل على الاسراع بانجاز المشاريع الاقتصادية، واستغلال موارد البلاد المختلفة، والعمل على إنجاز مشروع البوتاس وألوفوسفات، ومشروع البترول⁽⁶⁾.

د- مجلس الأمة الأردني الخامس: (1956/10/21م-1961/10/20م)⁽⁷⁾.

وفي الدورة العادية الاستثنائية الأولى 1955م، قامت الحكومة بتوزيع مشاريع القوانين على الجان المختصة ومنها: مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنوات التالية (1953-1954م) و(1954-1955م) ومشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة 1955م⁽⁸⁾، وفي الدورة العادية وهي جلسة تشريعية عام 1955م، تناول رئيس الوزراء (هزاع المجالي) دعم المشاريع الاقتصادية، بتمويل داخلي و خارجي، والاستمرار في تحسين وسائل الري و الزراعة و توفير البذار والعمل والماء لأولئك الذين تلفت مزروعاتهم نتيجة الجفاف في هذا العام، بالإضافة إلى توفير قروض ميسرة للمزارعين ومواصلة المسعى في التشجير الاجباري، والاستفادة من المياه الجوفية⁽⁹⁾.

وفي جلسة تشريعية 1955م تحدث النائب محمد منور الحديد، حول كيفية توزيع الحبوب وعن مقدار الاعفاءات عن الأراضي التي أصابها المحل وطالب بالتعجيل بتوزيع الحبوب نظراً لحلول موسم الزراعة، وذكر نائب رئيس الوزراء (عباس ميرزا) بأن الحكومة

(1) صانور أو سانور قرية فلسطينية تقع إلى الجنوب من مدينة جنين و تبعد عنها 15كم، وسمي المرج على اسمها؛ لأنها أنشأت على التلة المشرفة على المرج، انظر: الموسوعة الفلسطينية، حرف س، انظر للإستزادة: www.palestinapedia.net.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية، تاريخ 1953/3/1، ص 125.

(3) خير، خطب العرش، ص 191-192؛ الوثائق، الأردنية، مجلس الأمة، ص 22؛ جريدة الأردن، عدد 3005، تاريخ 1954/11/12، ص 1.

(4) مذكرات مجلس النواب (1947-1966)، الجلسة السادسة، تاريخ 1954/11/23، ص 94.

(5) الوثائق الأردنية، مجلس الأمة، ص 21-22.

(6) خير، خطب العرش، ص 175-179؛ الدفاع، عدد 5995، تاريخ 1955/11/2، ص 1.

(7) الوثائق الأردنية، مجلس الأمة، ص 24.

(8) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 4، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 8، استثنائية أولى، 16-8-1955م، ص 410-411.

(9) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 4، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 2، دورة عادية، جلسة تشريعية، 8-11-1955م، ص 320.

خصصت في المشروع الملحق بالموازنة مبلغاً لشراء خمسة آلاف طن من الحبوب لتوزيعها على المزارعين، وقد باشرت بتوزيع الحبوب (1).

وفي دورة عادية جلسة رقابية عام 1956م وجه النائب عبدالقادر العمري، والنائب يعقوب معمر نائب إربد لوزير الاقتصاد (نعيم عبد الهادي) سؤال عن أسباب منع تصدير العدس والكرسنة والسمسم والحمص لوجود كمية وافرة منها في البلاد تزيد عن الحاجة، وأن منع تصديرها يضر بالتاجر والمزارع ولهذا إلتبس بيان السبب لإصدار مثل هذا الأمر، وأجاب الوزير بأن شؤون الحبوب بكافة أنواعها أنيطت بمكتب يسمى مكتب الحبوب مؤلف من موظفين ومن بينهم نقيب المزارعين ورئيس الغزفة التجارية، ويقوم المكتب برسم سياسات تتعلق بالحبوب من حيث استيرادها وتصديرها وتخزينها، وقال النائب العمري: أن أغلب السكان يتاجرون بالحبوب، وهي مسألة مهمة للمزارعين، ويجب عدم منعها إلا بعد دراسة وافية، حتى لا يقع الضرر على السكان(2).

وفي دورة عادية جلسة تشريعية عام 1957م وجه النائب عبدالقادر العمري سؤالين إلى وزير الزراعة (عبدالقادر الصالح) وهما: ما موقف الحكومة من التشجير الإجباري؟ وهل تنوي الحكومة تطبيقه على المزارعين؟ وأجاب الوزير بأن القانون لم ينص على التشجير الإجباري على المزارع، وكان موقف الحكومة هو تشجيع المزارعين على رفع الانتاج والدخل القومي ومضاعفة غرس الأشجار المثمرة، أما الإرشاد الزراعي فقد تم إنشائه بالفعل عندما تم توقيع اتفاقية الإرشاد الزراعي بين وزارة الزراعة والنقطة الرابعة وقد بدأ أعماله سنة 1954م بسبعة مرشدين، ويبلغ عددهم الآن (38) مرشداً، وزعوا بالتساوي على الضفتين وقد روعي في توزيعهم شمول جميع القرى في المملكة، ويقومون بالتعاون مع مفتشي الزراعة وأموري الزراعة وأموري وقاية النباتات والأطباء البيطريين بإرشاد المزارعين كل في دائرة اختصاصه(3).

وفي دورة عادية جلسة رقابية عام 1957م، اقترح النائب فرح أبو جابر نائب السلط على الحكومة تبني ديون المزارعين، وطالب بتمديد قانون منع بيع الأراضي الزراعية لغاية شهر أيلول عام 1958م، ووضع قانون بتبني ديون المزارعين وأن تدفع الحكومة كافة ديون المزارعين المأخوذة رهناً على أراضيهم الزراعية إلى أصحابها الدائنين تقسيطاً على عشرة سنوات وبدون فائدة، ومن ثم يصار إلى تحصيل هذه الديون من المزارعين المدينين أنفسهم على عشرين قسطاً سنوياً متساوياً وبفائدة قليلة، وذلك الانقاذ أراضي المزارعين من الضياع، واقترح عدة مصادر مالية لتسديد هذه الديون: مساعدات مجلس الاعمار وبنك الانشاء والتعمير الدولي وقد وافق المجلس على هذه الإقتراحات(4)، وفي دورة عادية وهي جلسة رقابية 1958م ناقش مجلس النواب موازنة وزارة الزراعة التي بلغت (240000) ألف دينار، وخصصت الحكومة مبلغ (6556000) دينار لمشاريع مجلس الإعمار المختلفة وتأمل الحكومة في أن يقوم المجلس بالاستفادة من هذه الأموال بغية تنمية الانماء الاقتصادي وإعطاء القروض على نطاق واسع وتوفير مصادر المياه(5).

(1) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 4، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 2، دورة عادية، تشريعية، 30-11-1955م، ص 386.

(2) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 5، دورة عادية، جلسة رقابية، 13-10-1956م، ص 4.

(3) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 4، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 2، دورة عادية، جلسة تشريعية، 8-11-1955م، ص 8.

(4) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 7، دورة عادية، جلسة رقابية، 29-1-1957م، ص 173-174.

(5) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 10، دورة عادية، رقابية، 18-1-1958م، ص 112.

وفي دورة عادية تشريعية 1959م طالب النائب كامل عريقات نائب القدس الحكومة برسم سياسة زراعية حكيمة، وطالب من الحكومة أن تنشيء قرى نموذجية على القناة الشرقية، وذلك بعد سن قانون خاص لهذه القناة مما يسهل على الحكومة إيجاد فرص عمل للعمال والمزارعين العاطلين عن العمل والذين لا أرض لهم، وطالب النائب بأن تعفي الحكومة المزارعين عن الضرائب⁽¹⁾، وفي الدورة العادية التشريعية عام 1960م فقد توجه نائب الكرك صالح المجالي بإيراد اقتراح بتأليف لجنة برلمانية تشترك مع مسؤولي وزراعة الزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي؛ وذلك لبحث الإجراءات التي تساعد على توزيع البذار وتحديد الكمية اللازمة للبذار خلال هذا الموسم الزراعي وذلك لتسهيل مهمة المزارعين للحصول على ما يستحقونه من بذار والقروض بوجه السرعة الممكنة، كما طالب بزيادة مخصصات الدونم الواحد من البذار، ولحل مشكلة نقص البذار طالب نفس النائب بحرمان كل من يتقاضى راتب من البذار ومن القروض الزراعية حتى لو كان يملك أرضاً، بحيث توفر حصصهم لفقراء المزارعين والفلاحين⁽²⁾.

وفي دورة عادية رقابية تشريعية عام 1961م فقد ورد اقتراح من نائب لواء الخليل إسماعيل حجازي حول تخصيص وزارة الزراعة محطة تجارب أو أكثر في أراضي الغور لزراعة القطن وذلك لمد مصانع النسيج الأردنية بما تتطلبه من القطن، ونوه النائب بأثر زراعة القطن على الاقتصاد الوطني، وتقدم النائب ضيف الله الحمود نائب قضاء إربد بسؤال وزير الزراعة حول آفة شجر الزيتون وما آلية حل المشكلة؟ وجاء رد الوزير بأنه يجب عرض هذه المشاكل على قسم الوقاية والارشاد من قبل المزارعين لحلها، واقترح الوزير على النائب أن يذهب مع النائب بنفسه لحل المشكلة⁽³⁾.

أما الدورة العادية الرقابية التشريعية عام 1963م طالب يوسف نقولا عبده، وداود الحسيني (القدس) في استخدام أساليب حديثة في الزراعة، وحماية الفلاح من الضرائب، وطالب ربحي مصطفى، وحزبون جورج (بيت لحم) بالاستفادة من الموارد الاقتصادية، ومساعدة الفلاح من الناحية الفنية والمادية للحد من استيراد القمح والشعير، وطالب أحمد خريس (نائب إربد) بتطوير الأساليب الزراعية، وإعادة النظر بتوزيع الأراضي وذلك بتحديد ما يضمن للفلاحين حقهم في التملك، واقترح فتح كليات زراعية في كل مناطق التجمع في البلاد لتدريب الجيل الصاعد على فنون الزراعة الحديثة وتشجيعه على ممارستها بتقديم التسهيلات له، وذلك بتملكه قطعة من الأرض كافية لإستنزاف كل طاقته وسد حاجته وتزويده بما يلزم من الأموال لإستغلالها، وإعطاء قروض للفلاحين بفوائد رمزية، وكذلك إلغاء الرسوم المفروضة على المواد الزراعية ولوازمها، بما في ذلك رسوم الاستيراد وتحديد أسعارها، وتحميل هذه الرسوم للحاجيات الكمالية التي لا تأثر على قوت الشعب⁽⁴⁾.

هـ- مجلس الأمة الأردني الثامن (1963/7/8 - 1966/12/23)⁽⁵⁾.

وفي الدورة فوق العادية تاريخ 1963/8/14م طالب النائب كامل عريقات بربط قناة الغور الشرقي بالغرور الغربي، وإنشاء شركة خاصة بتسويق المحاصيل الزراعية، واعفاء المزارعين من دفع الضرائب، وطالب نواب إربد: فضل الدلقموني، وعلي الملكاوي بشق

(1) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 3، رقم الجلسة 13، دورة عادية، تشريعية، 1-2-1959م، ص 39، 28.

(2) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 5، رقم الجلسة 9، دورة عادية، تشريعية، 19-12-1960م، ص 620-621.

(3) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 5، رقم الجلسة 13، دورة عادية، رقابية-تشريعية، 5-2-1961م، ص 532، 534-538.

(4) مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 7، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 11، دورة عادية، رقابية-تشريعية، 17-3-1963م، ص 905.

(5) الوثائق الأردنية، مجلس الأمة، ص 34، 35.

الطرق الزراعية، وإنشاء مدرسة زراعية في إربد، وطالب نواب الإقليم الجنوبي: عمران المعايطه، وصلاح السحيمات، وإبراهيم كريشان، ومفلح عوجان بالاهتمام بالمصادر المائية وشق الطرق وتعبيدها وتأجيل القروض الزراعيّة، وتأمين البذار⁽¹⁾، أما الدورة العادية الثانية في تاريخ 1964/11/25م فقد طالب عدد من النواب إيقاف تصدير الحاصلات الزراعية بسبب ارتفاع الاسعار، حيث طالب النائب عيسي عقل نائب رام الله بإيقاف تصدير الزيتون وزيت الزيتون، وطالب النائب محمد سعيد يونس نائب طولكرم بانجاز مشروع مياه عين سامية يستفاد منه للشرب وري المزروعات⁽²⁾، وقد طالب النواب: سلمان القضاة، وحمزة شريدة، وعبدالله فياض يونس، ومحمد البرغوثي، وإبراهيم كريشان، وخلف الطلوح نائب بدو الشمال في الجلسة العاشرة لنفس الدورة بتوسيع وشق وتعبيد العديد من الطرق؛ لأهميتها الزراعية⁽³⁾.

وفي الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية بتاريخ 1965/1/28م طالب النائب معروف سليم رباح نائب جنين حفر آبار إرتوازية في مناطق الضفة الغربية وشق وتوسيع وتعبيد الطرق لربط القرى الزراعية مع مراكز المدن كذلك طالب نواب الكرك بتقويض أراضي الأغوار الاميرية للأهالي لاستثمارها واصلاح الطرق الزراعية⁽⁴⁾، وتناول النواب في الجلسة السادسة قانون تسوية ديون المزارعين، وأهم ما جاء بهذه القانون هو إيقاف بيع أرض المزارع المدين أو مصادرتها، واعتبر هذا القانون بمثابة انجاز عظيم تحقق لصالح صغار المزارعين والفلاحين⁽⁵⁾.

وفي الدورة العادية الرابعة بتاريخ 1966 /12/12م تناول النواب مشكلة توفر الأعلاف للمواشي وذلك؛ بسبب الفيضانات التي جرفة التربة والنباتات في المراعي، حيث طالب نائب بدو الوسط النائب عاكف الفايز بتوفير الأعلاف لمربي المواشي الحقيقيين وباسعار معقولة، وطالب الحكومة أن تتحمل فرق السعر وتبيعه لمربي المواشي بسعر (20) ديناراً، وأتت على ذلك نائب عمان موسى أبو الراغب، ونائب الكرك صالح المجالي، وطالب النائب سلمان القضاة تزويد مربي الماشية بالأعلاف في كافة أنحاء المملكة على أن يدفع ثمنه للحكومة بالأقساط وبدون فوائد، كذلك فعل النائب عبد الباقي جمعة نائب عمان وطالب بتأجيل دفع الأقساط وأن تكون بدون فوائد⁽⁶⁾.

(1) ملحق الجريدة الرسمية، عدد 3، تاريخ 1963/8/14؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 5، رقم الجلسة 3، دورة غيرعادية، ص 620-621.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، عدد 6، تاريخ 1964/11/25؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 8، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 6، دورة عادية، ص 132-155.

(3) ملحق الجريدة الرسمية عدد 10، تاريخ 1964/12/30؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 8، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 10، دورة عادية، ص 440-474.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، عدد 13، تاريخ 1965/1/28؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 8، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 3، دورة الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية، ص 586.

(5) ملحق الجريدة الرسمية، عدد 19، تاريخ 1965/4/17؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 8، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 6، دورة الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية، ص 712.

(6) ملحق الجريدة الرسمية عدد ،تاريخ 1966/12/12؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 8، رقم الدورة 4، رقم الجلسة 3، للدورة العادية الرابعة، ص 36.

رابعاً: برامج الحكومة وخطط التنمية.

تفاعلت الحكومة مع الظروف الطارئة التي ألمت بالبلاد بصورة إيجابية وفورية، فخاطبت عدة جهات إقليمية ودولية مناشدة المساعدة والدعم المالي والفني، وبشرت في الاشتراك في منظمة الأغذية الزراعية الدولية والبنك الدولي، وفي 29/8/1952⁽¹⁾، والصندوق الدولي عام 1950⁽²⁾، وطلب الأردن قرضاً إيمانياً⁽³⁾ من البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1953م وشكلت الحكومة مجلساً اقتصادياً أعلى في البلاد⁽⁴⁾، لإدارة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة⁽⁵⁾، واستعانت بخبراء دوليين لوضع خطط طارئة لتجاوز الوضع الاقتصادي في الأردن⁽⁶⁾.

وأصدرت الحكومة قانون الإنشاء والتعمير⁽⁷⁾ عام 1950م وعلى إثر ذلك أسست الحكومة بالاشتراك مع وكالة إغاثة اللاجئين الأونروا (بنك الإنشاء الأردني المحدود الضمان) عام 1951م برأس مال قدره مليون دينار أردني⁽⁸⁾، ومن التوصيات التي أخذت بها الحكومة تأسيس مظلة اقتصادية تكون مهمتها التخطيط والإشراف على المشاريع المقترحة، فأصدرت قانوناً يسمى قانون مجلس الإعمار الأردني⁽⁹⁾ عام 1952م، وأقر مجلس النواب قانون المجلس⁽¹⁰⁾، وأطلقت الحكومة على هذه المظلة اسم مجلس الإعمار الأردني⁽¹¹⁾ (Jordanian Development Board) الذي شكل بدعم فني ومادي بريطاني وبمنحة بريطانية تقدر بحدود مليون جنيه إسترليني⁽¹²⁾، إلا أن تقرير بعثة الأمم المتحدة ذكر بأن الأردن تلقى أول قرض للتنمية من المملكة المتحدة عام 1949م بقيمة مليون جنيه، وتم استخدام أكثر من نصفه في إنشاء الطرق وشراء معدات وآلات للزراعة والري واستغل الباقي في إجراء الأبحاث الزراعية والحراج وإنشاء مشروع إسكان للاجئين⁽¹³⁾، وحسب بعثة الأمم المتحدة تسلم الأردن قرضاً تنموي ثانياً بقيمة مليون ونصف المليون جنيه إسترليني في نهاية عام 1951م ورصد في صندوق مجلس الإعمار الذي تم إقراره في أيار عام

(1) جريدة الأردن، ع 2253، تاريخ 24/5/1952، ص2؛ أبلغ الوزير الأردني المفوض في واشنطن الحكومة الأردنية بأن المملكة الأردنية الهاشمية أصبحت عضواً في بنك الإنشاء والتعمير الدولي. انظر: International Bank for Reconstruction and Developments, Washington 5, D.C. Vol. 6. No. 10, 10/1952, Pp. 6-7

(2) الجريدة الرسمية، ع 1012، تاريخ 1/3/1950، ص91.

(3) جريدة الحوادث، ع 58، مجلد 2، تاريخ 2/3/1953، ص1.

(4) الجريدة الرسمية، ع 1025، تاريخ 1/6/1950، ص332.

(5) لقد ضم المجلس في عضويته، وزير المالية، ووكيل الزراعة، ووزير التجارة والجمارك، ومدير البنك العربي، ومدير البنك العثماني، ورئيس غرفة تجارة عمان، ورئيس غرفة التجارة في القدس. انظر للاستزادة: الجريدة الرسمية، عدد 1025، تاريخ 1/6/1950، ص332.

(6) Review of Economic Conditions In the Middle East p. 150-152.

(7) الجريدة الرسمية، ع 1036، تاريخ 16/9/1950، ص523-524.

(8) الاقتصاد الأردني حجمه و نموه، وزارة الإعلام دائرة المطبوعات، 1966، ص71.

(9) الجريدة الرسمية، ع 1110، تاريخ 1/6/1952، ص258-259؛ جريدة الأردن، ع 2244، تاريخ 14/5/1952، ص1.

(10) جريدة الأردن، ع 2244، تاريخ 14/5/1952، ص1.

(11) الجريدة الرسمية، عدد 1025، تاريخ 1/6/1950، ص332.

(12) الأردن في خمسين عام، وزارة الثقافة والأعلام، 1971، عمان، ص67.

(13) الجريدة الرسمية، ع 3، تاريخ 17/12/1952، ص38، 39؛ مذكرات مجلس النواب الثاني، الجلسة الثالثة من الدورة العادية الثانية، تاريخ 17/12/1952م.

1952⁽¹⁾، وعلى اثر ذلك أعدت الحكومة خطة للتنمية الاقتصادية لمدة خمس سنوات⁽²⁾ وخصص المبلغ المرصود في حساب المجلس، لتطوير ميناء العقبة وإنشاء الطرق وتحسين مطار القدس وسكة الحديد الحجازي، ورصد جزء من المبلغ للمساهمة بتكلفة الدراسات التي تقوم بها جهات دولية على مشروع نهر اليرموك، وخصص جزء من المبلغ لتأهيل غربي الأردن ومدينة القدس⁽³⁾ وذكرت جريدة الأردن أن الحكومة رصدت (150) ألف دينار للمشاريع الزراعية، ورصدت أيضاً مبالغ أخرى لدعم الجمعيات التعاونية⁽⁴⁾، وذكرت الجريدة الرسمية تحت عنوان: "أول اجتماع لمجلس الإعمار الأردني": أن المجلس ضم في عضويته مدير دائرة النقطة الرابعة⁽⁵⁾ تريسي ويلنج (Tracy Welling) وكروفورد (Crawford) ممثل المملكة المتحدة وسكرتير المجلس⁽⁶⁾، ويذكر أن الأردن وقّع اتفاقية التعاون الفني (النقطة الرابعة)⁽⁷⁾ بين الأردن والولايات المتحدة في 1951/2/27م، وعدلت عام 1952 حيث وقعت الحكومة الأردنية على اتفاقية (التعاون الفني) مع الحكومة الأمريكية في (1952/2/12) وتنتهي في (1957/6/30) وشملت الاتفاقية على مختلف المساعدات الفنية والمالية لتطوير الاقتصاد الأردن، ورصد لهذه الغاية مبلغ (2,780,000) دولار من قبل الحكومة الأمريكية ومبلغ (339,031) ألف دينار من قبل الحكومة الأردنية⁽⁸⁾.

أ- برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية للاعوام (1953م- 1958م).

تمخضت المفاوضات الأردنية - البريطانية عن اتفاقية مساعدات بريطانية لبرنامج التنمية الاقتصادي الأردني المتمثل بمجلس الإعمار الأردني، وقد عرض وزير الاقتصاد الأردني (خلوصي الخيري) هذه الاتفاقية بتاريخ 1954/12/21م في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الوزارة التي وقعت في (1954/12/20)⁽⁹⁾، بهدف مساعدة المزارعين لحل مشكلة الديون المترتبة عليهم، وذلك بمبلغ مليون

(1) جريدة الأردن، ع 2244، تاريخ 1952/5/14، ص 1.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع 18، تاريخ 1953/4/14، ص 220؛ مذكرات مجلس النواب الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الثانية، تاريخ 1953/4/14م.

(3) Review of Economic Condition In the Middle East, p.155 -156.

(4) جريدة الأردن، ع 2246، تاريخ 1952/5/16م، ص 1.

(5) الجريدة الرسمية، ع 1100، تاريخ 1952/2/16م، ص 76-77.

(6) جريدة الأردن، ع 2253، تاريخ 1952/5/24م، ص 2.

(7) برنامج النقطة الرابعة (Point Four Program) : برنامج مساعدات تقنية أمريكي مخصص للدول النامية، أعلن عن البرنامج لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) في 20 يناير 1949 وتناول الخطاب الأهداف الأربعة لسياسة الخارجية الأمريكية، وخصص للبرنامج مبلغ 25 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 1951/1950 كما شكلت لجنة في وزارة الخارجية الأمريكية تحت اسم مجموعة المساعدات التقنية أشرفت على البرنامج، تشكل دائرة النقطة الرابعة بالأساس من قسمين: قسم القروض الانمائية (Development Loan Fund) ، وقسم وكالة التعاون الدولي (International Cooperation) و في عام 1961 ضم الرئيس الأمريكي كندي القسمين في مؤسسة واحدة تحت عنوان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). انظر للإستزادة:

Library of Congress ، (Carol Lancaster, Foreign Aid: Diplomacy, Development, Domestic Politics (Chicago: University of Chicago Press, 2007) .

(8) الجريدة الرسمية، ع 1100، تاريخ، 1952/2/23، ص 57-63.

(9) جريدة الأردن، ع 3040، تاريخ 1954/12/23، ص 1-4.

جنيه حسب ما ورد في جريدة الأردن في صفحتها الأولى، وأشار مجلس الإعمار إلى إقرار قروض لـ (800) مزارع من مزارعي لوائي عجلون والبلقاء بقيمة (46) ألفاً، و(200) ديناراً⁽¹⁾.

وتضمن برنامج السنوات الخمس (1953-1958م) أعمالاً وأنشطة مختلفة تدعم قطاع المياه والزراعة، مثل: إنشاء طريق عمان العقبة وتطوير ميناء العقبة وتحديثه باعتباره الميناء الوحيد في الأردن للاستيراد والتصدير بعد أن فقد الأردن ميناء حيفا⁽²⁾. وفي عام 1953م أصدرت الحكومة قانون التشجير الإلزامي⁽³⁾، الذي انعكس إيجابياً على مساحات الأراضي التي خضعت لقانون الحراج، أو التي تم تحريجها، وحسب دائرة الإحصاءات العامة في نشرتها لعام 1958م، فقد بلغت مساحة الأراضي المحمية للتحريج (576) ألف دونم في بداية عام 1953م، ومع نهاية البرنامج بلغت المساحة حوالي (681) ألف دونم بزيادة إجمالية مقدارها بحدود (15%) وبلغت مساحة الأراضي التي تم تحريجها (139) ألف دونم حيث غرس ما يقارب (1924000) غرسة⁽⁴⁾؛ إذ كان إنتاج الغراس في المشاتل الحرجية بلغ في الخمس سنوات بحدود (5860000) غرسة، وتم توزيع ما يربو على (3936000) غرسة على الأهالي⁽⁵⁾، وصدر قانون رقم (18) لسنة 1952م باسم (قانون حظر رعي الماعز) لحماية المناطق الحرجية⁽⁶⁾.

وفي عام 1953م أصدرت الحكومة قانون حماية المزارعين رقم (37)⁽⁷⁾، وفي مجال المساعدات المالية والقروض الميسرة ساعدت الحكومة المزارعين والفلاحين للخلاص من قروض المرابين، وحماية أراضيهم، من مطالبات الدائنين عبر دعم مصارف التسليف الزراعية، وبرنامج قروض ميسر من مجلس الإعمار، وكانت الحكومة أصدرت عامي 1952-1953م قانون جمعيات التعاون رقم (39)⁽⁸⁾ الذي نظم عمل هذه الجمعيات التي ساهمت بدور فعال في دعم الفلاح والمزارع، فدعمتها الحكومة خلال خمس سنوات بـ (354) ألف دينار بين رأس المال المدفوع والاحتياطي⁽⁹⁾.

وتم تسجيل جمعية غور المزرعة الحديثة للتسليف والتوفير - الكرك في عام 1953م⁽¹⁰⁾ كأول تعاونية زراعية بعد صدور هذا القانون، وفي عام 1953م بلغ عدد الجمعيات التعاونية في المملكة (42) جمعية وارتفع العدد في عام 1958م إلى (204) جمعية، وقدمت التعاونيات الزراعية عام 1953م قروضاً بقيمة (42) ألف دينار، وفي عام 1958م بلغت قيمة هذه القروض بحدود (336) ألف دينار استفاد منها (9230) ألف مقترض⁽¹¹⁾، ولحل استعصاء مشكلة قروض المزارعين وإنهاء الأزمة بين المزارعين والمرابين

(1) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، وثيقة رقم 1/2/17، بتاريخ 1954/1/13؛ جريدة الأردن، ع، 2743، تاريخ 1954/1/1، ص 1.

(2) جريدة الأردن، ع، 2246، تاريخ 1952/5/16، ص 1.

(3) الجريدة الرسمية، ع، 1158، تاريخ 1953، ص 73-74.

(4) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية ع 9، تاريخ 1958م، ص 97.

(5) التلاوي وآخرون، الغابات في الأردن، ص 139.

(6) الجريدة الرسمية، ع 1104، تاريخ 1952، ص 150-152.

(7) الجريدة الرسمية، ع 1134، تاريخ 1953/2/16، ص 552-553.

(8) الجريدة الرسمية، ع 1113، تاريخ 1952، ص 264-279.

(9) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 9، تاريخ 1958، ص 107.

(10) الطراونة، محمد، التعاونيات الزراعية في الأردن، ص 12.

(11) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 9، تاريخ 1958، ص 104-107.

استقدمت الحكومة خبراء من النقطة الرابعة في هذا المجال⁽¹⁾، واهتمت بتطوير الآلات الزراعية وتحديثها، حيث بلغ عددها في نهاية عام 1952م حوالي (177) آلة وازدادت بشكل سنوي على مدى الخمس سنوات ليصبح عددها (664) آلة⁽²⁾، وفي عام 1951م وقعت الحكومة اتفاقية تعاون مع حكومة الولايات المتحدة لإنعاش موارد المياه، فنصت المادة الثانية من بنودها على إعادة الآبار القديمة العادية ومستودعات المياه في القرى إلى عملها، وإنشاء آبار، ومستودعات جديدة⁽³⁾. وعالجت الحكومة ثغرات قانون (38) بإصدار قانون رقم (40) لتسوية الأراضي والمياه لعام 1952م، لم يتم ذكر قضايا المياه الجوفية، حيث لم تكن آلات الحفر متوفرة في ذلك الوقت⁽⁴⁾، وكانت جميع أعمال الحفر تتم يدوياً لتصل إلى أعماق لا تزيد على (20) متراً، ولم يفرق التشريع بين آبار المياه الجوفية، وآبار تجميع مياه الأمطار⁽⁵⁾، واعتمد الأردن في زراعة الأراضي على مياه الأمطار وبعض الينابيع، ومجاري الوديان، والبرك القديمة، وآبار التجميع، وبعض الآبار الارتوازية⁽⁶⁾ التي تم حفرها يدوياً، وكانت الأعماق قليلة⁽⁷⁾، وكذلك استفاد مزارعو وادي الأردن من المياه الجارية في نهري اليرموك والأردن في ري مزارعهم التي بلغت مساحتها (260) ألف دونم⁽⁸⁾ ولم تتجاوز الأراضي المروية ما نسبته (7.5%) من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في شرق الأردن⁽⁹⁾ قبل عام 1952م، وأظهر تقرير بعثة البنك الدولي ازدياد الدخل من المحاصيل الزراعية عام 1954م مقارنة مع بدء خطة التنمية عام 1953/52م، إذ بلغت قيمتها (16.953) دينار عام 1954م، فيما بلغت عام 1952م ما قيمته (14.846) دينار⁽¹⁰⁾، وأحدث البرنامج نقلة نوعية في إنتاج الخضراوات إذ بلغ عام 1953م حوالي (164197) ألف طن، ومع نهاية عام 1957م بلغ (231671) ألف طن أي بزيادة (41%)⁽¹¹⁾، وبلغت نسبة الزيادة بغراس الأشجار المثمرة (38%) حيث قدرت عام 1952م بحوالي (580800) ألف غرسة، وارتفع عددها عام 1957م ليلعب حوالي (800200) غرسة⁽¹²⁾.

(1) جريدة الحوادث، ع 48، مج 2، تاريخ 1952/12/22، ص 1.

(2) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 9، تاريخ 1958، ص 101.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع 1072، تاريخ 1951/06/24، ص 118.

(4) الجريدة الرسمية، ع 1113، تاريخ 1952/6/16، ص 276-286.

(5) الجريدة الرسمية، ع 1113، تاريخ 1952، ص 279.

(6) آبار ارتوازية: هي الآبار التي تعتمد في مياهها على المياه الجوفية المستخرجة من باطن الأرض. انظر للاستزادة:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(7) الطويلة، شافي، وموسى، سليمان، ملكية الأراضي والزراعة في شرق الأردن مآبدا 1893-1948، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2011،

ص 130-134؛ طريف، جورج، السلط وجواهرها (1864-1921)، ط 1، عمان، بنك الأعمال، 1994م، ص 72-81.

(8) مدلل، أسامة، موارد المياه والاحتياجات المائية في الأردن، عمان، سلطة المصادر الطبيعية، ص 3، د.ت.

(9) Konikoff, A., TransJordan An Economic Survey, 1946, P. 30.

(10) Hopkins, J., Economic Development of Jordan, 1957, P.438.

(11) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 8، تاريخ 1957، ص 83.

(12) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 9، تاريخ 1958، ص 93 - 96.

واهتمت الحكومة بقطاع البحوث والإرشاد والتعليم الزراعي⁽¹⁾، وعملت في هذه الحقبة على تحديث البرامج التعليمية، وربطها بالزراعة والإنتاج الزراعي خاصة في الأرياف، حيث ركزت على الحديقة المدرسية⁽²⁾ باعتبارها الطريقة المثلى للتعليم، وربط أبناء الريف بالزراعة⁽³⁾، وثبت من واقع سجلات بعض المدارس الحكومية أنّ المدارس الحكومية كانت تضم إليها حديقة مدرسة لتدريب الطلبة على الأعمال الزراعية⁽⁴⁾، وتعد مدرسة خضوري الزراعية في طولكرم أول مدرسة زراعية رسمية، وقد أنشئت عام 1931م⁽⁵⁾، وأدت هذه المدرسة دوراً مميزاً في تطوير التعليم الزراعي في الأردن، إذ ابتعثت إدارة المعارف العديد من الطلبة لتلقي العلوم الزراعية فيها⁽⁶⁾، وبلغ عدد الطلبة في مدرسة خضوري في الأعوام (1951/1952-53/52) على التوالي (72)، و(75) طالباً، وفي عامي 1952/1953م بلغ عدد الأردنيين الذين يدرسون دراسات عليا في الزراعة خارج المملكة (75) طالباً جامعياً⁽⁷⁾، ويذكر أنّ وزارة الزراعة أنشأت أول مدرسة زراعية عام 1948م؛ لتدريب مربي الدواجن في منطقة الجبيهة بعد أن حولت مستنبت الجبيهة⁽⁸⁾ إلى مدرسة زراعية ثم تطورت برامجها عام 1950م؛ لتصبح مدرسة زراعية متوسطة، وفي عام 1954م تم تحويل مدرسة الجبيهة الزراعية المتوسطة إلى كلية كانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات⁽⁹⁾، وأسست مدرسة الربة الزراعية عام 1949م⁽¹⁰⁾، وفي عام 1960م بلغ عدد حملة الشهادات العليا العاملين في مركز البحث العلمي (38) مختصاً بالزراعة، (8) منهم حملة شهادة الدكتوراه في الزراعة⁽¹¹⁾، وأسست الحكومة مجموعة من المحطات الزراعية والمستنبتات التي لم تكن غايتها زراعية بحثية فقط؛ بل استخدمت من قبل وزارة

- (1) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية رقم 88/2/4/27 إلى الوثيقة رقم 103/2/4/27، تاريخ 1949/2/22، تتألف الوثيقة من 16 صفحة، تحض الوثيقة على إحداث تغيير معرفي لدى الفلاح عن طريق العلم من خلال التدريب في المستنبتات وإنشاء مدارس تعلم الزراعة .
- (2) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، لقد بلغت عدد المخاطبات الرسمية المتعلقة بالحدائق المدرسية بين عامي 1952-1957 حوالي 106 وثيقة حكومية، وأغلبها تبدأ برقم الاستيداع 8/8/22.
- (3) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، مديرية المعارف، الوثيقة رقم 6/6/5/22، بلاغ عدد (6)، تاريخ 1933/9/21، تناولت الوثيقة تعليمات من مدير المعارف إلى معلمي ومديري المدارس للبدء بحرث أرض حقل مدارسهم أثناء الدروس الزراعية.
- (4) الجريدة الرسمية، ع، 941، تاريخ، 1940/1/9، ص، 26؛ تقرير إدارة المعارف، 1934، ص 3.
- (5) مجلة هنا القدس، ع 11، سنة 3، تاريخ 12/7/1942، ص 7؛ وتذكر مجلة القدس ان السير ألس خضوري تبرع بمبلغ مئة و خمسين ألف جنيه فلسطيني لإنشاء المدرسة، وقد افتتحت المدرسة رسمياً في أول كانون الثاني سنة 1931 .
- (6) الجريدة الرسمية، ع 440، تاريخ 1934/7/15، ص 290.
- (7) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 4، تاريخ 1953، ص 35، 44.
- (8) خريسات وآخرون، تقارير بريطانية عن شرق الأردن "الأشغال" 1932-1942، ط1، مطبعة الشباب، عمان، 2004، ص 200؛ الجزيرة، ع 1743، تاريخ 1951/11/23، ص 2، 4، تناولت الصحيفة ما جاء في مؤتمر وزير الأشغال حول الانتهاء من قسم من مدرسة الجبيهة.
- (9) <https://www.moe.gov.jo/ar/node/2207>؛ مجلة الزراعة الأردنية، ع 4، وزارة الزراعة، عمان، 1957، ص 8.
- (10) الناشف، سليم، الإرشاد الزراعي، ص 27؛ المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، منجزات البحث العلمي الزراعي منذ تأسيسه، ص 30.
- (11) المركز الوطني، منجزات، ص 31.

الزراعة محطات بحث وتدريب وتعليم للمزارعين⁽¹⁾، وفي عام 1954م تم إنشاء دائرة الإرشاد الزراعي، لأهميته ودوره لبث الوعي الزراعي عند الفلاحين والمزارعين، وفي عام 1957م بلغت عدد المراكز البحثية (38) مركزاً في الأردن⁽²⁾.

ب- المشاريع التنموية للأعوام (1962-1958م).

مرَّ الأردن في بداية هذه الحقبة بظروف سياسية صعبة أعاقت بعض الأحيان إنجاز المشروعات الاقتصادية المهمة، وقد تناول العديد من الباحثين هذه الفترة الصعبة بكثير من التفصيل⁽³⁾، وعلى الرغم من عدم ذكر المصادر لخطة تنمية واضحة المعالم لهذه الحقبة من الدراسة⁽⁴⁾، إلا أنَّ أجهزة الدولة استمرت بالعطاء والعمل بتوجيه من أعلى سلطة في الدولة⁽⁵⁾، واستمر دعم الدول الصديقة للمشاريع التنموية للأردن⁽⁶⁾، وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة المنح والقروض للأردن⁽⁷⁾، وساهم هذا الدعم الفني والمالي في تطوير المشاريع المختلفة فيها.

وفي 1957/6/22م وقعت الأردن وحكومة الولايات المتحدة الاتفاقية العامة للمساعدات الاقتصادية و الفنية⁽⁸⁾، وفي العام نفسه صدر قانون مؤقت لمجلس الاعمار رقم (15) لسنة 1957م موضحاً المهام المناطة به، فنصت المادة الحادي عشرة من القانون على أن: "مجلس الإعمار هو المسؤول عن وضع سياسة الانماء الاقتصادي في الأردن وتخطيطها، والإشراف على تنفيذها وتحقيقها، ومنح القانون صلاحيات واسعة"⁽⁹⁾، وقد واجه الأردن أعواماً من الجفاف وانحسار الأمطار حيث بلغ معدل هطولها في الأعوام: (1958/57 - 1962/61م) (306) ملم⁽¹⁰⁾، وأثر ذلك في الإنتاج الزراعي، مما دفع الحكومة العمل في حفر مزيد من الآبار الارتوازية⁽¹¹⁾.

وفي 1958 / 8/8م باشرت الحكومة وبدعم من حكومة الولايات المتحدة بإنشاء قناة غور شرق الأردن⁽¹²⁾، وقدرت تكلفة المشروع بحدود (12) مليون دولار، وتضمنت المرحلة الأولى حفر (70) كم لري ما لا يقل عن (120.000) ألف دونم، وفي 1961/10/16م افتتح الملك الحسين أول (23) كم من المرحلة الأولى من مشروع⁽¹³⁾، وأصدرت الحكومة جملة من القوانين لإدارة القناة وتنظيم تزويد

(1) المركز الوطني، منجزات، تأسست محطة ديرعلا للأبحاث الزراعية ومحطتها الفرعية في وادي اليابس عام 1951م، وتأسست محطة الفارعة الزراعية عام 1952، ص 25.

(2) الناشف، الإرشاد الزراعي، ص 12.

(3) انظر للإستزادة: مذكرات جلالة المغفور له الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ترجمة غالب طوقان، عمان، 1986م؛ مذكرات السفير البريطاني في الأردن السير تشارلز جونستون بين عامي (1956-1960)، ترجمة فهمي شما، وزارة الثقافة، عمان، ط 2، 1996م.

(4) عريقات، حربي ومحمد، موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن، ص 329.

(5) خير، هاني، خطب العرش، ص 212-268؛ دائرة المكتبة الوطنية، خطب جلالة الملك حسين بن طلال 1952-1967م.

(6) Shlaim, A., and Yezid S., The Cold War and the Middle East, New York, Oxford University Press, 1997.

(7) جونستون، تشارلز، الأردن على الحافة، ص 167.

(8) الجريدة الرسمية، ع 1339، تاريخ 1957/7/1، ص 580-583.

(9) الجريدة الرسمية، ع 1339، تاريخ 1957/7/1، ص 584-587.

(10) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 14، تاريخ 1963، ص 109.

(11) خير، خطب العرش، ص 212-268؛ دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية رقم 82/10/1/7، 30/4/4/21، تاريخ 1958/7/14.

(12) Reguer, S., Controversial Waters: Exploitation of the Jordan River, 1950-1980, Middle Eastern Studies, Vol.29, No.1, 1993, Pp.53-90.

(13) Nathan, J., The Ghosts of Development, Journal of Cold War Studies, Vol. 16, No. 4, 2014, Pp. 159-188.

المزارعين بالمياه⁽¹⁾، حيث صدر القانون المؤقت رقم (14) لسنة 1959م (قانون قناة الغور الشرقية)⁽²⁾، والقانون رقم (51) لسنة 1959م قانون تنظيم المياه، وأنشئت سلطة المياه المركزية، وتنص المادة رقم (16/أ) على (أ)، على تولي السلطة الجديدة المسؤولية الكاملة لكل ما له علاقة بالمياه، واستثنى من ذلك ما هو مناط بقناة الغور⁽³⁾. وعملت الحكومة على إعداد وصدار قانون مؤسسة الإقراض الزراعي رقم (58) لسنة 1959م لتوحيد مصادر الإقراض الزراعي في مؤسسة واحدة وتحت مسمى واحد وهي: (مؤسسة الإقراض الزراعي)⁽⁴⁾، وفي عام 1961/1962م بلغ إجمالي القروض الزراعية التي حصل عليها المزارعون في المملكة (942.1) ألف دينار استعاد منها (17.764) مزارعاً⁽⁵⁾، وقد بلغ عدد المقترضين في عامي (1956-1957) حوالي (8606) مزارعاً⁽⁶⁾، ويلاحظ من خلال النشرات الإحصائية أن نسبة المقترضين ازدادت عام 1961م عنها في عام 1957م⁽⁷⁾، إذ بلغت نسبة الزيادة في عدد المقترضين بحدود (48%)، وكان سبب في هذه الزيادة، بالأساس هو سنوات الجفاف وانحباس الأمطار للسنوات الخمس (1957/58-1961/62) إضافة إلى زيادة مساهمة الدولة المالية في رأس مال المصرف الزراعي⁽⁸⁾.

وواصلت الحكومة جهودها في حماية الأراضي الحرجية، وزيادة الأراضي المحمية، حيث صدر قانون رقم (35) لسنة 1958م قانون التشجير الاجباري الذي تضمن على حوافر لتشجيع أصحاب الأراضي المشجرة لتشجير الأراضي في مناطقهم⁽⁹⁾، وفي المقابل ضاعف قانون حضر الرعي عقوبة من يتجاوز القانون حيث تنص المادة (11) من القانون رقم (44) لسنة 1958م على مضاعفة الغرامة، إذ تكررت المخالفة في العام نفسه، ومنحت الحاكم الإداري صلاحية مصادرة الماعز المخالف للقانون⁽¹⁰⁾، وحفز القانون المزارعين النشاط في مجال التحريج⁽¹¹⁾، وأدى القانون دوراً إيجابياً في استقرار بعض العشائر الأردنية، مثل: عشائر بني صخر في أم العمد، وآل أبو جابر في الياودة، وآل البشاريات في أم الكندم⁽¹²⁾، وشملت أعمال الحراج عام 1960م أكثر من (13) موقعاً جنوب العاصمة عمان، وبلغت الكلفة الإجمالية لأعمال الحراج حوالي (12350) ألف دينار⁽¹³⁾.

(1) دائرة المكتبة الوطنية، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة، تاريخ 1958 /10/1

(2) الجريدة الرسمية، ع 1414، تاريخ 1959/3/1، ص 232-239.

(3) الجريدة الرسمية، ع 1465، تاريخ 1960/1/2، ص 4.

(4) الجريدة الرسمية، ع 1441، تاريخ 1959/9/16، ص 802.

(5) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 12، تاريخ 1961، ص 135.

(6) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 8، تاريخ 1957، ص 66.

(7) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، 1961م، ص 41.

(8) تحليل الباحث

(9) الجريدة الرسمية، ع 1441، تاريخ 1959/9/16، ص 802.

(10) الجريدة الرسمية، ع 1408، تاريخ 1958/12/16، ص 1086-1087.

(11) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، الأرقام من: 1/5/5/27 إلى 6/5/5/27، تاريخ 1959/8/16.

(12) الطاهر، نصوح، دور وزارة الزراعة في توطين البدو وتطوير البادية رعاية البدو وتحضيرهم و توظيفهم، مشاريع التنمية في البادية الأردنية، ص 114.

(13) النشرة الإحصائية للربع الأخير من عام 1960، مديرية الحراج، وزارة الزراعة، عمان، الأردن، 1960، ص 11-13.

انخفضت أعمال دائرة الحراج بسبب الجفاف من (101) ألف دونم عامي 1957/1958 إلى (7.5) ألف دونم عامي 1961/62 وانخفض عدد الغراس التي تعتمد على الري مثل شجرة الموز حيث بلغ عددها عامي 1957/58م حوالي (65) ألف غرسة، وانخفض إلى (54) ألف غرسة⁽¹⁾، كما عملت الحكومة على تطوير الزراعة بالطرائق العلمية، فأستت الحكومة المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا عام 1958م، والذي كان اسمه عند التأسيس دائرة البحث العلمي⁽²⁾، وتبع هذه الدائرة (12) محطة للبحوث الزراعية، إضافة لمحطات صغيرة تتبع هذه المحطات، وشملت كل البيئات الزراعية في الأردن⁽³⁾، وانيط بهذه الدائرة كل الأعمال العلمية المتعلقة بالزراعة، مثل: تحسين البذار، ووقاية المحاصيل الزراعية من الأمراض⁽⁴⁾، وعملت الحكومة على تطوير أدوات الانتاج باستخدام الآلات الزراعية الحديثة، حيث ارتفع عددها من (566) جرارًا عام 1958م إلى (1089) جرارًا⁽⁵⁾ عامي 1960/61م، ورافق هذا التطور إنشاء المستنبتات الزراعية الحكومية، التي بلغ عددها (14) مستنبتًا، واهتمت هذه المستنبتات بتطوير أنواع مختلفة من غراس الثروة الزراعية والحيوانية⁽⁶⁾، وصدر قانون المشاتل رقم (20) لسنة 1958م لتنظيم عمل المشاتل الحكومية والخاصة⁽⁷⁾.

وفي مجال التعليم الزراعي الأكاديمي ارتفع عدد الطلبة في المدارس الزراعية الرسمية الثلاث بنسبة (20 %) وهي: خضوري في طولكرم، والجبيهة في عمان، والربة في الكرك، حيث بلغ عدد الطلبة الزراعيين عامي 1957/58م حوالي (211) طالبًا، وارتفع هذا العدد عامي 1960/61م ليصبح (253) طالبًا⁽⁸⁾، وارتفع عدد الحدائق المدرسية مع نهاية عام 1959م من (34) حديقة مدرسة إلى (186) حديقة مدرسية خاصة في الأرياف⁽⁹⁾، ويذكر أن الحكومة أصدرت نظامًا خاصًا بالبعثات باسم نظام البعثات العلمية لتنظيم عمليات الابتعاث رقم (1) لسنة 1958م نظام البعثات المعدل⁽¹⁰⁾، وفي عام 1958م ورد في مجلة الزراعة الأردنية تحت عنوان: أخبار الزراعة إرسال بعثات إلى الخارج، حيث أرسل طاهر قليوبي، وموفق السعودي، وسامي الصناع من كادر وزارة الزراعة إلى الولايات المتحدة لمدة عام⁽¹¹⁾، وأدت دائرة الإرشاد الزراعي دورًا مهمًا في توجيه المزارعين، وكان للإذاعة دور مهم عبر البرامج

(1) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، ع 13، 1962م، ص 135.

(2) المركز الوطني، منجزات، 1998، ص 30.

(3) المركز الوطني، منجزات، 1998، ص 30.

(4) المركز الوطني، منجزات، 1998، ص 26.

(5) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 12، تاريخ 1961، ص 136.

(6) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 13، تاريخ 1962، ص 146.

(7) الجريدة الرسمية، ع 1373، تاريخ 1958/3/3، ص 290.

(8) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 12، التاريخ 1961، ص 92.

(9) التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم (1958-1959)، وزارة التربية والتعليم، عمان، تاريخ 1959، ص 10-61.

(10) الجريدة الرسمية، ع 1401، تاريخ 1958/11/1، ص 940-941.

(11) أخبار الزراعة، مجلة الزراعة الأردنية، ع 5، تاريخ 1958، ص 75.

التي كان يقدمها الإذاعي مازن القبيج⁽¹⁾، مثل: برنامج مع الفجر⁽²⁾، إضافة لتوزيع النشرات الإرشادية والملصقات، والمجلات العلمية الزراعية بالمجان⁽³⁾، مثل: مجلة الزراعة الأردنية⁽⁴⁾، واهتمت دائرة الإرشاد الزراعي في التدريب في المحطات الزراعية والمستنبات وفي أراضي المزارعين.

ج- برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية (1962-1967م).

ويعدُّ برنامج الخمس سنوات 1962-1967 أول برنامج مكتوب يشمل جميع العناصر الاقتصادية في خطة عمل شاملة لمدة خمس سنوات⁽⁵⁾، وقد استهدفت الخطة معدل نمو قدرة (10%) لكل عام⁽⁶⁾، ويشار إلى أنَّ برنامج السنوات الخمس بني على أساس الافتراض، وأن مستوى المساعدات التي تقدم للموازنة الأردنية من الخارج سوف تبقى على مستوى المساعدة المقدمة لعام 1962/1961 طوال فترة البرنامج، ويعد هذا الأمر أساساً لنجاح البرنامج⁽⁷⁾، وعلى الرغم من عدم توفير التمويل المالي لإنجاح البرنامج⁽⁸⁾ إلا أنَّ المشاريع الإنمائية استمرت دون توقف وقد تناولت خطة مجلس الإعمار القطاع الزراعي بالكثير من التفصيل، فأفرد البرنامج للتنمية الزراعية أربعة فصول.

وفي ما يلي أبرز ما اشتمل عليه البرنامج من أهداف يريد تحقيقها:

1. القطاع الزراعي والمياه: تناول البرنامج إتمام المرحلتين الأولى والثانية من مشروع اليرموك الكبير من قبل سلطة القناة الشرقية، وإنجاز مشاريع تنمية مصادر المياه في القرى، والمشاريع التي تقوم بها سلطة المياه المركزية⁽⁹⁾، وزيادة الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وتوسيع أعمال دائرة البحث العلمي التابعة لوزارة الزراعة، وإنشاء مكتب تسويق المنتجات الزراعية، وقطاع التعليم الزراعي - المنهاج الزراعي.

واستمرت الحكومة بدعم مشروع قناة الغور الشرقية⁽¹⁰⁾، وتم العمل على مراحل حيث انتهت المرحلة الأولى لمشروع قناة الغور الشرقية في نهاية عام 1961م، وتم إنجاز الجسم الأساسي للقناة بطول (70) كم في عام 1963م، وتم ري ما يقارب من (120)

(1) مازن شريف القبيج: ولد في مدينة طولكرم في تاريخ 1936/3/8، وحصل على دبلوم زراعي من مدرسة خضوري عام 1955، وفي نفس العام عمل مرشد زراعي في مدينة القدس، ونقل من وزارة الزراعة إلى مؤسسة الإذاعة وعمل بها منذ 1959/3/1 حتى وفاته عام 2002. انظر للاستزادة: <https://www.marefa.org>

(2) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية رقم الوثيقة 234/8/2/11، تاريخ 1959/12/14.

(3) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية رقم الوثيقة 7/5/5/27، تاريخ 1959/9/2.

(4) مجلة الزراعة الأردنية، دورية تهتم بالزراعة، تصدر عن وزارة الزراعة الأردنية كل ثلاثة أشهر في عمان.

(5) مجلة الرائد العربي، ع 18، تاريخ 1962م، مقابلة مع نائب رئيس مجلس الإعمار الأردني كمال الشاعر.

(6) Development Plans: Appraisal of Targets and Progress in Developing Countries, World Economic Survey 1964, Part I, United Nations New York, 1965, P.24؛ ص 18؛ مجلس الاعمار، برنامج السنوات الخمس، 1962، ص 18؛

(7) المصدر السابق نفسه، ص 23؛ المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية رقم 1/119/8/18 إلى 8/119/8/1/17، تاريخ 1963/2/1.

(8) The Jordan Development Board, Seven Year Program, For Economic Development 1964-1970, The Jordan Development Board, Amman, Jordan, Commercial Press, Jerus

(9) مجلس الإعمار، برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية 1962-1967، المملكة الأردنية الهاشمية، 1962، ص 19.

(10) الشرعة والجازي، التطورات العامة، 2020م، ص 611.

ألف دونم من خلال القناة وبطريقة فعالة ومستدامة⁽¹⁾، وحسب تقرير بعثة البنك الدولي لعام 1963م زادت مساحة الأراضي المروية من (275.000) عام 56/1955 إلى ما لا يقل عن (480.000) ألف دونم، وذلك بعد الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من مراحل إنشاء القناة⁽²⁾.

وكان الموسم المطري للأعوام التالية: 61/60-62/61م موسماً جيداً مقارنة مع المواسم المطرية السابقة، إذ بلغ معدل الهطول (364 ملم)، و(353.4) ملم على التوالي⁽³⁾، مما دفع الجهات ذات العلاقة لإنشاء العديد من الآبار الارتوازية وإصلاحها، وبرك المياه، والسدود في عموم أنحاء الأردن، وتشجيع المواطنين على حفر آبار لتجميع المياه⁽⁴⁾، وانعكست خطط المياه على الدخل القومي من الثروة النباتية والحيوانية، إذ بلغت عام 1962-1963 ما يقارب (20.9 22.1) دينار على التوالي باستثناء عام 1961م، إذ كان معدل الإنتاج على مدى السبع سنوات السابقة (1954 م - 1960م) قد بلغ (13.5) مليون دينار⁽⁵⁾، ومع تسلم سلطة القناة للمشروع عام 1963م قفز إنتاج الحمضيات من (5.800) طن عام 1959م إلى (34.100) طن عام 1963م⁽⁶⁾، وبلغت المساحة المزروعة بالحمضيات عام 1959م حوالي (6.400) ألف دونم، وازدادت المساحة عام 1963م بنسبة (64%) حيث بلغت (18.000) ألف دونم في الوقت الذي أظهر إنتاج الخضراوت شبه استقرار مع نمو بطيء، وبلغ الإنتاج (398، 331.8، 533، 494.5، 537.5) ألف طن على التوالي⁽⁷⁾.

2. الغراس والتحريج⁽⁸⁾: سعى البرنامج إلى وقف انجراف التربة، والمحافظة على المراعي والتوسع في تربية المواشي والدواجن، وأعمال تحريج واسعة في شمالي البلاد، وتحريج (175) ألف دونم من الأراضي الحكومية في الأردن، ويبلغ عدد الأشجار الحرجية المنتظر إضافتها خلال السنوات الخمس (30) مليون شجرة حرجية، وتقدر كلفة المشاريع الزراعية بخلاف تنمية مصادر المياه لأغراض الزراعة (13) مليوناً، وكلفة مشاريع التحريج مليون دينار، ونفقات تنمية مصادر المياه إضافة للقطاع الزراعي حوالي (37) مليون دينار⁽⁹⁾.

(1) مديرية المطبوعات، قناة الغور، ص 3 - 4.

(2) Recent Developments of The Economy of Jordan, International Bank for Reconstruction and Development, International Development Association, Department of Operations, South Asia and Middle East, 1963, Pp.4, 14.

(3) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 14، تاريخ 1963، ص 109.

(4) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، عدة وثائق تبدأ بالأرقام التالية: (10/1/33)، وقد بينت الوثائق رقم 79/10/1/33 إلى 84/10/1/33، تاريخ 1962/6/25: وهي كتاب من مدير عام سلطة المياه المركزية موجة لرئيس الوزراء يطلع على جهود سلطة المياه في إنشاء وصيانة العديد من الآبار، والبرك، والسدود في كافة أنحاء الأردن، بالإضافة إلى تزويد الآبار الارتوازية بمضخات لرفع المياه لأغراض الشرب والزراعة.

(5) دائرة الإحصاءات العامة، عدة نشرات إحصائية- دائرة الإحصاءات العامة، الأطلس الإحصائي، عام 1968، ص 22.

(6) الإحصاءات الزراعية لدول السوق العربية المشتركة، دراسة خاصة- المملكة الأردنية الهاشمية 1963-1959، مديرية الدراسات والتخطيط، وزارة الزراعة، ص 5.

(7) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 15، تاريخ 1964، ص 126.

(8) المصدر السابق نفسه، ص 99-120.

(9) المصدر السابق نفسه، ص 99-120.

وقد زرع الأردنيون في هذه السنوات أنواعاً مختلفة من الأشجار المثمرة، ويلاحظ أنّ غراس الزيتون قد تراجع من (354) ألف غرسة في عامي 1961/60 إلى (345) ألف غرسة عامي 1963/62م بالمقابل إرتفع عدد غراس شجرة اللوز من (256) ألف غرسة عامي 1961/60 إلى (291) ألف غرسة في عامي 1963/62⁽¹⁾، ونتيجة لبدء تشغيل قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبدالله) عام 1963 إرتفع غراس الحمضيات من (71) ألف غرسة عامي 1961/60 إلى (83) ألف غرسة عامي 1963/62، وإرتفع غراس الموز من (81) ألف غرسة عامي 1961/60 إلى 128 ألف غرسة عامي 1963/1962م؛ بسبب توفر التربة الزراعية المناسبة والمناخ الدافئ، وارتفعت نسبة الإقبال على زراعة الموز إلى (58%)⁽²⁾، ونشطت أعمال التحريج في الأردن، وبذلك إرتفع عدد الغراس الحرجية من (590) ألف غرسة عام 1961م إلى (762) ألف غرسة عام 1963م بنسبة زيادة (22%)⁽³⁾، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ معظم الغابات الأردنية من الغابات السندانية سواء الغابات المملوكة أو الغابات الأميرية⁽⁴⁾ إذ تبلغ نسبة الغابات الصنوبرية من إجمالي الأشجار الحرجية حوالي (75%)، وتنتشر الغابات الصنوبرية في الوية الشمال، وأراضي السلط، وغابات العرعر في جبال الطفيلة والشوبك، وغابات البطم تنتشر في كل أنحاء الأردن.⁽⁵⁾

3. البحث العلمي والتعليم الزراعي: عملت دائرة البحث العلمي على تطوير مختلف البذور، ووضع الخطط لمقاومة الأمراض والآفات الزراعية⁽⁶⁾، إذ أدخلت الدائرة أنواعاً من القمح المحسن، مثل: ديرعلا1، وف1، وجوراني نووي⁽⁷⁾، والشعير المحسن، مثل: اريفات، وب.م.س، وب.22، وعربي، وأثر ذلك بنسب الإنتاج خاصة بالموسم الجيدة حيث زاد الإنتاج (50%)، وأدخلت زراعة البرسيم وعملت على مشاريع تحسين الأبقار والأعلاف وإنتاج الخضروات⁽⁸⁾ مع التركيز على إنتاج المحاصيل الصناعية، مثل: الشمندر، والبذور الزيتية، والنباتات الطبية وأرسلت ما يزيد على (25) موظفاً من موظفيها للدراسة في حقول الزراعة المختلفة، وشملت الأبحاث والدراسات كل المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية⁽⁹⁾.

(1) معدل زراعة للعامين معاً.

(2) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 15، تاريخ 1964، ص 127.

(3) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 15، تاريخ 1965، ص 128.

(4) الغابات المملوكة يقوم باستغلالها أصحابها من الملاكين (الاهالي) تحت إشراف دائرة الحراج، والغابات الأميرية، وتعود ملكيتها للدولة وتستغلها دائرة الحراج بموجب سياسة مرسومة تسمى "مشروع الأربعين عاماً"، ويستهدف المشروع هذه الغابات خلال أربعين عام، انظر للاستزاده: القطاع الزراعي 1، حقائق وأرقام، ملامح النهضة الأردنية، ووزارة الاعلام، دائرة الثقافة والإرشاد، عمان، 1965، ص 16.

(5) الإحصاءات الزراعية لدول السوق العربية المشتركة دراسة خاصة - المملكة الأردنية الهاشمية 1959-1963، مديرية الدراسات والتخطيط، وزارة الزراعة، (د.ت)، ص 8-9.

(6) من المشاريع المهمة مشروع "وقاية النباتات" جاء المشروع تنفيذه للاتفاقية المبرمة بين الحكومة الأردنية وحكومة المانيا الاتحادية سنة 1961 انظر للاستزادة: العزب، فهد، مشاريع وزارة الزراعة، وزارة الزراعة، المطبعة الأردنية، عمان، 1969، ص 18-19.

(7) المركز الوطني، منجزات، ص 111.

(8) صحيفة الدفاع، ع 8206، تاريخ 1963/1/8، ص 2.

(9) ملامح النهضة الأردنية، حقائق وأرقام، ص 8.

أما في مجال التعليم في القطاع الزراعي فقد نشطته المؤسسات المختلفة بصيانة المدارس الحدائقية القائمة⁽¹⁾، وإنشاء مدراس جديدة، بتمويل من مؤسسة الإقراض الزراعي⁽²⁾ كقروض يتحملها الأهالي وينوب عنهم ممثلوهم⁽³⁾، وتم دمج مدرسة خضوري ومدرسة الجبيرة بكيان أكاديمي واحد أطلق عليه كلية الحسین الزراعية⁽⁴⁾، وزداد عدد الطلبة من (253) عام 61/60 إلى (259) في عام 63/62، وانخفض أعداد المعلمين من (24) معلماً عام 61/1960 إلى (18) معلماً عام 62/ و 63 وذلك بسبب انتقال بعضهم الى المؤسسات الزراعية المختلفة⁽⁵⁾، وعمل قسم الإعلام الزراعي الذي أسس عام 1963م بالتعاون مع جامعة اللينوي الأمريكية على رفع المستوى العلمي والمعرفي للمزارعين والمرشدين الزراعيين بتوزيع المجلات الزراعية، والنشرات الإخبارية الزراعية، والملصقات، والمطبوعات، واستخدام الراديو، والمقابلات الإذاعية⁽⁶⁾.

4. المساعدات الفنية والمالية: قدمت الحكومة دعماً مالياً وفنياً للمزارعين من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي، التي توسعت أهدافها من تقديم القروض لغايات زراعية بحتة إلى الاهتمام بالإصلاح الزراعي وتطوير الزراعة بتمويل شراء المواد الزراعية، والآلات الزراعية، وبلغ حجم القروض عام 1963/1962 ما يزيد على مليون دينار بزيادة قدرها (55.8%) عن عام 61/60⁽⁷⁾، وقدمت التعاونية الزراعية قروضا لـ (12.312) ألف مزارع وبلغت قيمة القروض (644.8) ألف دينار⁽⁸⁾، وقدمت الحكومة في بداية سنة 1963 الأعلاف مجاناً لمربي المواشي؛ بسبب تدني نسبة هطول الأمطار لموسم 1963/62 كما ذكرت صحيفة الدفاع⁽⁹⁾، وأسست الحكومة مكتب التسويق الزراعي، وصدر نظام رقم (27) لسنة 1962 لتنظيم عمل المكتب وتوضيح أهدافه، وتتص المادة الخامسة من النظام على ما يلي: "يستهدف المكتب تنظيم عمليات تسويق المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الأردنية داخل المملكة وخارجها"⁽¹⁰⁾.

د- برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (1964-1970م).

أدخلت الحكومة تعديلات على خطة التنمية الاقتصادية السابقة وحولتها إلى خطة تنمية للسنوات السبع 1964-1970، مستهدفة زيادة الدخل القومي من القطاع الزراعي بنسبة (50%) بمعدل (7%) لكل عام، ما يساوي (19.9) مليون دينار للأعوام: 1959-

(1) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية وثيقة رقم 146/2/6/22، تاريخ 1963/8/20؛ يذكر بأن العديد من المدارس في الأرياف قد تم إنشاؤها عن طريق وزارة الزراعة- دائرة الإصلاح الريفي وبتنظيم من مؤسسة الإقراض الزراعي و الأهالي.

(2) صحيفة الدفاع، ع 8200، تاريخ 1963/1/1، ص 2.

(3) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية وثيقة رقم 169/12/10/22، تاريخ 1963/1/13.

(4) الحسيني، شفيق، التعليم الزراعي وتطوره في الأردن، رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم، إدارة التخطيط والبحث التربوي، مجلد 12، ع 2، 1968، ص 20-24.

(5) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 14، تاريخ 1963، ص 93-94.

(6) ملامح النهضة، القطاع الزراعي، 1969، ص 36، 47.

(7) المصدر نفسه، ص 70-72.

(8) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 14، تاريخ 1963، ص 133.

(9) الدفاع، ع 8214، تاريخ 1963/1/17، ص 2.

(10) الجريدة الرسمية، ع 1649، تاريخ 1962/11/17، ص 1362.

1961م إلى (34) مليون دينار عام 1970⁽¹⁾ وتضمن البرنامج إنفاق ما يقارب (274) مليون دينار حصة الزراعة والمياه بلغت (74) مليون دينار⁽²⁾، ومن مشاريع برنامج السنوات السبع في قطاعي الزراعة والمياه ما يأتي:

1. مشاريع المياه، ومنها:

- إنهاء مشروع ري منطقة الغور الشرقي بإنشاء سبعة سدود جانبية وسدين تحويليين مع مايلزم من شبكات الري⁽³⁾.
- مشروع اليرموك : الذي يشمل إنشاء سد المقارن بسعة (350) مليون متر مكعب، وسد المخيبة بسعة (200) مليون متر مكعب، ما يتطلب ذلك رفع جوانب قناة الغور وتمديدتها (35) كم إضافية ليصبح طولها (105) كم، ويطمح المشروع إنشاء قناة موازية لقناة الغور بطول (60) كم مع ما يلزم من خدمة المزارعين على طرفي القناة الغربي والشرقي، ويطرح المشروع فكرة إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على سد المخيبة المقترح، ويتوقع عند إنجاز هذا المشروع الطموح أن يتم توزيع (8000) وحدة زراعية مروية على المزارعين بمساحات تتراوح بين (30) دونم و(200) دونم⁽⁴⁾، وتحسين مصادر المياه السطحية واستغلال المياه الجوفية⁽⁵⁾، وتضمن البرنامج خطة لتطوير الينابيع خاصة الكبيرة منها، وربط مصادر المياه بأقنية لتصل الوحدات الزراعية ، وإصلاح برك تخزين المياه وإنشاء برك جديدة، وحفر آبار ارتوازية، وفي عام 1960 بدأت الحكومة باستغلال مياه الفيضانات عبر إنشاء، وإصلاح سدود ترابية، أو حجرية مثل: سد القطرانة، والسطاني، وغيرها من السدود. ووضع البرنامج خطة لعمل مسح جيولوجي وهيدروجيولوجيا⁽⁶⁾، للكشف عن المياه الجوفية في مساحة لا تقل عن (60.000) كم مربع، لمعرفة المناطق التي تتوفر بها المياه لاستغلالها لغايات زراعية، ولإستغلال مياه الفيضانات⁽⁷⁾، وزيادة الرقعة الزراعية المروية⁽⁸⁾.

2. في الزراعة والبحث العلمي: ركز البرنامج على إحداث نقلة في تكنولوجيا الزراعة والبحث العلمي بتحسين البذار، وتطوير أدوات الإنتاج؛ بإجراء تجارب على المحاصيل المهمة، مثل: الحبوب والخضروات، والأشجار المثمرة خاصة شجرة الزيتون⁽⁹⁾، وإيجاد أصناف من المحاصيل الخاصة بالمناطق الجافة، و المناطق المروية، وتشمل الخطة زراعة 370 ألف دونم إضافية خلال مدة البرنامج: (210) ألف دونم زيتون، و(72) ألف دونم كرمة، و(28) ألف دونم حمضيات، (60) ألف دونم اشجار فواكة مختلفة⁽¹⁰⁾،

(1) دول السوق العربية، دراسة خاصة، ص 19.

(2) الدفاع، ع 9132، تاريخ 1966/1/30، ص 1.

(3) Development Board Seven year program, Pp.168.

(4) دول السوق العربية، دراسة خاصة، ص 19-21.

(5) دول السوق العربية، دراسة خاصة، ص 21.

(6) Development Board, Seven year program, P.172

(7) جريدة فلسطين، تاريخ 1966/3/12، ص 1 ؛ تناولت جريدة فلسطين أحداث فيضانات معان، وتناولت الوثائق الحكومية ذات الأرقام: 20/1/1 سيل معان بشكل مفصل، وقد بلغ عدد الوثائق التي تناولت طوفان معان كما كان متعارف عليه 222 وثيقة. انظر للاستزادة: وثيقة رقم 78/15/1/20، تاريخ 1966/10/19م.

(8) Aresvik, O., The agricultural development of Jordan, Praeger publishers Inc, USA, 1976, Pp.109-118.

(9) المركز الوطني، منجزات، ص 111.

(10) Development Board, Seven year program, P. 95.

وإجراء الأبحاث لايجاد الطرائق المثلى لمقاومة الآفات، والأمراض الزراعية⁽¹⁾، وتضمن البرنامج دراسة شاملة للتربة، والتوسع في الأبحاث على الثروة الحيوانية، ودراسة تربية الأسماك في المياه العذبة⁽²⁾، وتضمن البرنامج زيادة كفاءة صيد الأسماك من (400) طن عام 1964م إلى (1300) طن عام 1970م⁽³⁾.

3. التعليم العالي والتدريب في الإرشاد الزراعي: ركز البرنامج على زيادة أعداد المرشدين الزراعيين ورفع كفاءتهم بإيفادهم في دورات زراعية وتدريبية، وتنظيم الدورات والتدريبات المحلية، وإنشاء مركز خاص يتبع لقسم الإرشاد لهذه الغاية، وتم اقتراح إنشاء قسم للمعلومات الزراعية والمساهمة في تنمية الريف⁽⁴⁾، وبلغ عدد حملة الشهادات العليا في دائرة البحث العلمي منذ عام 1951م إلى عام 1970م كما يلي (59) حملة بكالوريوس، (28) ماجستير، و (16) حملة دكتوراه⁽⁵⁾.

4. التعليم المتوسط الزراعي في المدارس والمعاهد الزراعية: تناول البرنامج التعليم الزراعي في مرحلة مختلفة بالكثير من التفصيل؛ لأهمية التعليم الزراعي ودوره في تحقيق أهداف البرنامج وخاصة في مراحل ما دون المستوي الجامعي (الحلقة الوسطى)⁽⁶⁾، إذ يخضع التعليم الزراعي لإشراف مديرية التعليم الزراعي في وزارة التربية والتعليم، وقد بلغ عدد المدارس والمعاهد الزراعية في الأردن عام 1966م أربع مدارس زراعية جميعها خاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم⁽⁷⁾، وتضمنت هذه المدارس برامج تدريبية متقدمة،

(1) أجرت دائرة البحث العلمي العديد من التجارب لوقاية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية من الأمراض والآفات وزيادة المحاصيل الزراعية وأجرت تجارب على استعمال مبيدات للأعشاب في محصولي العدس والحمص، كذلك قامت بتجارب على حشرة السوسنة ودودة الزرع و عن آفة (Aphid) القمح الروسي والشعير ، و نجحت الدائرة بالقضاء على هذه الآفات، وفي مجال الخضراوات وضعت برنامج لمقاومة الآفات مثل، آفة النيماتود المسببة للأمراض الفيروسية، ووطورت الدائرة طرائق إنتاج أشتال الخضراوات الخالية من الأمراض وفي مجال الأشجار المثمرة، مثل: الحمضيات حيث وضعت الدائرة برنامج مكافحة عبر رش الحمضيات بطريقة منتظمة باستعمال زيوت متخصصة انظر للإستزادة: منجزات البحث العلمي الزراعي منذ تأسيسه، المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، وزارة الزراعة، المملكة الأردنية الهاشمية.

(2) دول السوق العربية، دراسة خاصة، ص 21؛ عودة، محمد سعادة ، المسألة الزراعية في الأردن، عمان، ط1، 1991، ص 25.

(3) Development Board, Seven year program, P.111.

(4) Ibid, p.90-92.

(5) المركز الوطني، منجزات، ص 31؛ تناول أودفار أسفيل (Oddvar Aesvil) في كتابه " The Agricultural Development of Jordan" التطور الذي حدث في الأردن في المجال التقني والمهني والتعليمي وفي الأبحاث الزراعية في الأردن سواء في الجبهة و لاحقا في دير علا ومركز أبحاث وادي فراسة الذي انشاء عام 1953 وإنشاء المختبرات المركزية الحكومية للأبحاث الزراعية و التربية في عمان عام 1953 ، و انشاء دائرة البحث العلمي و الارشاد الزراعي في عام 1958 ، وبلغ عدد الدارسين عام 1972، حسب الباحث للعلوم الزراعية خارج الأردن اكثر من ألف طالب في كل المستويات العلمية.

(6) اقترح البرنامج أن يبدأ التعليم الزراعي من المرحلة الاعدادية لثلاث سنوات ، يلتحق، الطالب بعد ذلك إلى مدارس زراعية ، مثل مدرسة العروب والربة والشويك، للمرحلة الثانوية حيث يدرس العلوم الزراعية النظرية والعملية لمدة ثلاث سنوات، ويحصل بختام البرنامج على دبلوم زراعي من المدرسة و، يعمل الخريجين في التعليم الزراعي للمرحلة الاعدادية وفي الميادين الزراعية الأخرى، ويمكن للطلبة أن يلتحقوا بمعهد الحسين الزراعي الموجود في طولكرم ، ومدة الدراسة في هذا المعهد ثلاث سنوات بعد الثانوية، في القسم الزراعي ، وحدد البرنامج عدد الطلبة الملتحقين بالمعهد ب 48 طالبا بالقسم الزراعي في كل عام دراسي ، يمنح الخريج شهادة دبلوم المعهد و يعمل هؤلاء بوزارة التربية و التعليم ، للتدريس بمدارسها كلا حسب تخصصه. انظر للاستزادة: دول للسوق العربية، دراسة خاصة، ص 36-38.

(7) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، ع 15، تاريخ 1966، ص 95.

مما دفع بعض الدول العربية إلى إرسال أبنائها، لتلقي العلم والمعرفة والتدريب فيها، ففي عام 1966/67 قبلت مدرسة الشوبك (73) طالبًا من المملكة العربية السعودية⁽¹⁾.

5. الإدارة الزراعية: لتنظيم العمل في وزارة الزراعة صدر لها نظام رقم (29) لعام 1966م بناء على توصية من مجلس الإعمار، حيث تشكلت أربع مديرية⁽²⁾ (المادة 4): مديرية التخطيط والدراسات، ومديرية الإدارة العامة، ومديرية الإرشاد والخدمات الزراعية، ومديرية الأبحاث العلمية الزراعية⁽³⁾. وهناك دوائر تابعة للوزارة، ولكنها تتمتع باستقلال مالي، ونظام داخلي خاص بكل منها مثل: دائرة البيطرة، ودائرة الحراج والمراعي، وحفظ التربة، ومن الدوائر المهمة التي أُلحقت بوزارة الزراعة، دائرة التسويق الزراعي، التي انبثقت عن مكتب التسويق الزراعي عام 1962م، ومن مهامها وضع برنامج خاصة بتحسين وسائل التسويق الزراعي⁽⁴⁾، وفي عام 1964م تم تحويل مكتب التسويق إلى دائرة التسويق الزراعي⁽⁵⁾.

6. تحقيق زيادة في مجموع الإنتاج من المحاصيل الرئيسية الزراعية أو الحيوانية: يطمح برنامج التنمية تحقيق قفزة في الإنتاج مع نهاية البرنامج عام 1970م⁽⁶⁾، ويذكر أن الدخل الزراعي الصافي قدر بحدود (15,8) مليون دينار عام 61/59 وتطمح الخطة لرفع هذا الدخل إلى (28) مليون دينار مع عام 1970م في المقابل تطمح الخطة إلى خفض المستوردات من الفواكة والخضار والحبوب والمواشي من (6,5) مليون دينارًا في الأعوام 61/59 إلى (3,5) مليون دينار عام 1970م⁽⁷⁾.

7. الحراج وحماية التربة: تقدم البرنامج بخطة تتضمن رفق دائرة الحراج بالكوادر المتخصصة والتمويل المالي، ودراسة إمكانية الاستفادة من أخشاب الحراج في مجال الصناعات المختلفة مثل: صناعة الورق، والكرتون، ووضع برنامج لإحصاء أنواع الأشجار الحرجية، وأماكن وجودها، وتحريج ما لا يقل عن (245) ألف دونم خلال مدة البرنامج، ووقاية التربة من الانجراف بإقامة الجدران الاستنادية، وتحريجها، ووقاية مساقط المياه في سبعة أودية جانبية تبلغ مساحتها الكلية (108) كم². ويعول البرنامج على الدعم الفني والمالي

(1) Aresvik, The agricultural development of Jordan, P. 239.

(2) الجريدة الرسمية، ع 1914، تاريخ 1966/4/16، ص 675-683.

(3) الجريدة الرسمية، ع 1914، تاريخ 1966/4/16، ص 675-683.

(4) اهتمت الحكومة بدائرة التسويق الزراعي، وبدعم من الامم المتحدة تم تأسيس مركز للتسويق الزراعي الذي باشر أعماله عام 1964م لتنفيذ برنامج لتدريب جهازالدائرة من مختلف المستويات، و بناءً على ذلك تم إنشاء مركز التسويق الزراعي بالتعاون بين دائرة التسويق الزراعي والأمم المتحدة والجامعة الأردنية ، وتم تخريج الدفعة الأولى من طلاب المركز وعددهم 29 طالبًا. انظر للاستزادة: ملامح النهضة الأردنية، حقائق و أرقام، ص 75-87.

(5) ملامح النهضة الأردنية، ص 34، 75.

(6) وضعت الحكومة برنامجها على أساس زيادة الدخل من الإنتاج الزراعي بالمقارنة مع الانتاج للاعوام 61/59 و عل ضوء ذلك تتوقع الخطة زيادة في انتاج البندورة من 165 ألف طن إلى 403 ألف طن اي بحدود 244% وزيادة في الخضروات الاخرى تصل إلى 113% وزيادة في إنتاج الحمضيات تصل إلى 60.4% والموز من 11.6 ألف طن إلى 21 ألف طن مع عام 1970م بزيادة قدرها 181% كذلك زيادة في إنتاج الزيتون تقدر ب 146% والقمح بحدود 176% و الشعير بحدود 148% ، كذلك تضمنت الخطة برنامج في تحفيز الثروة الحيوانية حيث طمحت بزيادة قدرها 4% سنوياً على عدد الضأن وزيادة في انتاج الدواجن بحدود 200% و انتاج الصوف 35% و الحليب 17% و الثروة السمكية بزيادة الانتاج من 186 طن عام 1962 إلى 1300 طن عام 1970. انظر للاستزادة:

The Jordan Development Board , Seven Year Program, For Economic Development 1964-1970 .

(7) Development Board, Seven year program, Pp.75-76.

المقدم من خلال برنامج الدعم المالي الخاص بالغابات للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية العالمية⁽¹⁾، وأشارت جريدة الدفاع إلى موضوع الحراج في العديد من أعدادها، وتنفيذ برنامج واسع للتحريج تضمن غرس (6.5) مليون غرسة في (25) ألف دونم، وتوزيع مليون غرسة زيتون و تين و رمان⁽²⁾، ولفت مدير التعليم الزراعي في وزارة التربية والتعليم شفيق حسني في جريدة الدفاع إلى غرس طلاب المدارس نحو (3.7) مليون غرسة خلال أسبوع في كل أنحاء المملكة⁽³⁾.

8.مكننة العمل الزراعي: تضمن البرنامج خطة عمل للوصول بأعداد الجرارات الزراعية إلى ما يزيد على (3) آلاف جرار زراعي⁽⁴⁾، مع العلم أن عددها بلغ عام 1963م بحدود (1522) جراراً⁽⁵⁾، ومع نهاية عام 1968م بلغ عدد الجرارات في الأردن (2507) جراراً، و (190) حصادة زراعية، وبلغ عدد البذارات (22)⁽⁶⁾، وتركز أكثرها في إربد (670)، وعمان (597) حيث وفرة المحصول الزراعي، و مع عام 1972م تفوقت الأردن على العراق وسوريا في أعداد الآلات الزراعية بالنسبة لمساحة الأراضي الزراعية⁽⁷⁾.

9.الدعم المادي و الفني: تضمنت الخطة برنامجاً واضحاً للإقراض الزراعي عن طريق الاتحاد التعاوني المركزي الذي يقدم قروضاً موسمية⁽⁸⁾، أو عن طريق مؤسسة الإقراض الزراعي التي تقدم قروضاً قصيرة وطويلة الأجل، وحدد البرنامج أهداف القروض، وغايات منحها⁽⁹⁾ وتزويد المزارعين بالغراس المحسن فبلغ عدد غراس الموز عام 1966م بحدود (183) ألف وبزيادة نسبتها (71%) عن عام 1963م، مع العلم أن غراس الموز في عام 1961م لم تكن تبلغ أكثر من (54) ألف غرسة والسبب في الزيادة الملحوظة في الإقبال على زراعة الموز يكمن في توفر المياه خاصة مع انتهاء مشروع قناة الملك عبدالله، وارتفاع أسعار الموز الذي يمكن أن يكون إنتاجه، صيفياً أو شتوياً⁽¹⁰⁾.

النتائج والتوصيات:

1- بينت الدراسة جهود أجهزة الدولة الأردنية المختلفة التي بذلت في سبيل استيعاب النتائج المدمرة للاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وتهجير الآلاف من أبنائها قسراً، فضلاً عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي انبثقت عنها، إذ سارعت بتطوير وتحديث القطاع الزراعي باعتباره الرافعة المهمة والأساسية في الأردن، وظهر ذلك بشكل جلي من خلال خطب المغفور له -ياذن الله- الملك الحسين واستجابة الحكومات الأردنية المتعاقبة للمتطلبات الأساسية للتحديث والتطوير في قطاعي الزراعة والمياه.

(1) Development Board, Seven year program, P. 123؛

دول السوق العربية، دراسة خاصة، ص 18

(2) الدفاع، ع 9105، تاريخ 1966/1/3، ص 1.

(3) الدفاع، ع 9143 تاريخ 1966/2/18، ص 3.

(4) Development Board, Seven year program, P. 149

(5) دول السوق العربية، دراسة خاصة، ص 13.

(6) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، عدة سنوات؛ البذارات: آلة زرع البذور هي آلة تقوم بزرعة بذور المحاصيل، عن طريق غمس البذور الفردية في التربة، وعمق مناسب، مما يضمن تغطية البذور بالتربة وحمايتها من الأكل من قبل الطيور. انظر للاستزاده:

https://en.wikipedia.org/wiki/Seed_drill

(7) Aresvik, The agricultural development of Jordan, P.90.

(8)Development Board, Seven year program, P.140 الدفاع، ع 9262، تاريخ 1966/7/12؛

(9) Development Board, Seven year program, P.132-150.

(10) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية، عدد 17، تاريخ 1966، ص 128.

2- سنت القوانين النازمة للعملية برمتها لتنظيمها وحماية الجهود المبذولة لهذه الغاية وبشكل قانوني، ومنها: قوانين لحماية الغابات والغراس، مثل: قانون التشجير الاجباري وتعديلاته، وقانون حضر الرعي وتعديلاته، وقوانين لحماية المزارعين من تغول المرابين ودعمهم، مثل: قانون حماية المزارعين وتعديلاته، وقانون مؤسسة الاقراض الزراعي وتعديلاته، وقانون الجمعيات التعاونية وتعديلاته، وقانون المشاتل، بالإضافة إلى قوانين لتطوير قطاع مياة الري وتنظيمه، مثل: قانون قناة الغور الشرقي وتعديلاته، وقانون سلطة المياه المركزية وتعديلاته.

3- سارعت الدولة بالانضمام إلى المؤسسات الاقليمية والدولية كافة؛ لأجل زفد كوادرها المحلية بخبرات اقليمية ودولية، والسعي في الحصول على الدعم المالي والفني منها، إذ انضمت لمنظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات المنبثقة عنها كافة، وبنك الانشاء والتعمير الدولي، والمؤسسة الأمريكية للتعاون الدولي (النقطة الرابعة)، وتلبية لرغبة الملك في توحيد جهود أجهزة الدولة التنموية تحت مظلة واحدة.

4- كان لإنشاء مجلس الاعمار الأردني عام (1951-1952م)، والذي انيطت به دور في الخطط التنموية، حيث نظم مجلس الاعمار ثلاث خطط تنموية طوال حقبة الدراسة، وبالرغم من الظروف الطبيعية الصعبة من شح المياه السطحية والجوفية، وتذبذب سقوط الأمطار، والفيضانات وجفاف التربة، والظروف السياسية الخارجية والداخلية، فقد حققت هذه الخطط نجاحات واضحة في المجال التنموي، وأنشئت محطات بحثية وتنموية زراعية في مناطق المملكة كافة، بالإضافة إلى تحديث وسائل الإنتاج باستخدام الآلات حديثة، وتطوير مراكز البحث العلمي والارشاد الزراعي، وإنشاء المدارس، والمعاهد الزراعية، وارسال الدورات والبعثات العلمية.

5- طورت الدولة وسائل الحفاظ على المياه، وطرق استغلالها بطريقة علمية في مجال الزراعة إذ انشئت البرك والسدود، والقنوات، وحفرت آبار لجمع المياه، وآبار استخراج المياه من باطن الأرض بآلات حديثة، وبعد دراسات معمقة، وجهود مضنية أنشئء أضخم مشروع مائي في المنطقة بذلك الوقت وهو مشروع قناة الملك المؤسس عبدالله الأول، إذ ازدادت الرقعة الزراعية المروية في هذه المنطقة لتصبح أكثر من (140) ألف دونم؛ مما ساهم بزيادة الدحل القومي، وزيادة في فرص العمل.

6- إن الوثائق الرسمية الحكومية، والصحف المحلية والعالمية، والأبحاث والدراسات العلمية العربية والعالمية التي تناولت الاقتصاد الأردني في هذه الحقبة تؤكد بأن الأردن قد حقق قفزات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبخاصة في قطاع الزراعة، والأرقام تحدثت عن ذلك بشكل واضح؛ فبعد أن كان التنغ والحبوب هي أهم المزروعات في الأردن، وجل اهتمام المزارع والفلاح الأردني أن ينتج ما يكفيه لمعيشته بعيداً عن التفكير بالانتاج التجاري، إذ تغير المنهج والتفكير وزرع أشكال مختلفة من الخضراوات والأشجار المثمرة؛ ونتيجة للجهود الحثيثة في تطوير قطاع الزراعة فقد ارتفع معدل انتاج الدونم الواحد من زراعة الحنطة من (17) كغم عام 1960م إلى الضعف، أي: (37) كغم في الأعوام التالية: (1962م-1963م-1965م-1966م)، إذ من الملاحظ أن نسبة الهطول في الموسمين الزراعيين كانت على التوالي (232) ملم، و(293) ملم وهذا أقل من معدل سقوط الأمطار بالموسم العادي الذي مقداره (352) ملم، وما ينطبق على الحنطة ينطبق على باقي الحبوب، مثل: العدس، والشعير، والفول.

7- لم يعد المزارع يعتمد فقط على إنتاج الحبوب فقد زودت مراكز البحث والارشاد، والمشاتل الحكومية المزارع بأشتال مقاومة للأمراض، واعانته على وقاية محاصيله من الأمراض والصقيع، لذلك حافظت الخضروات على انتاجها على الرغم من الظروف المناخية من الفيضانات، والصقيع، وبخاصة في الأعوام التالية: (1963م، 1965م، 1966م، 1967م)، إذ ساهمت برفد الاقتصاد الأردني بالعملات الصعبة حيث بلغ انتاج الدونم الواحد من البندورة عام (1960م) حوالي (1118) كغم، إذ كان معدل سقوط الأمطار (352) ملم، والذي انخفض بنسبة (22%) عامي (1966-1967م)، ومن الملاحظ أيضًا انخفاض الهطول بنسبة (17%) عن معدله في عام بنحو (352) ملم، وضرب الصقيع الموسم الزراعي في العام ذاته، حيث قدرت لجنة شكلتها وزارة الزراعة خسائر محصول البندورة فقط بقيمة نصف مليون دينار، ويُذكر بأن الأردن صدر إلى الدول المجاورة خضروات بقيمة (3.54) مليون دينار عامي 1966م-1967م.

8- لعبت الأشجار المثمرة دورًا حيويًا في الانتاج الزراعي، وبالرغم من أن الزيتون يعمل بدورات سنوية فقد ارتفع انتاجه من (154) ألف طن عامي 1954م-1955م إلى (497) ألف طن عامي 1966م-1967م، وبلغ انتاج الموز عام 1961م بحدود (14) ألف طن، وارتفع عام 1966م حوالي (22%) عامي 1966م-1967م، أما الحمضيات فقد قفز انتاجها من (16) ألف طن عام 1961م إلى (57) ألف طن عامي 1966م-1967م، ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن المواشي (الضأن، والماعز، والبقرة) ارتفع تعدادها بنسبة (67%) حيث بلغت عام (1960م) حوالي (1.183000) رأس، وارتفع عددها عامي (1966-1967م) إلى (1980000). ولكن، كيف انعكس هذا النمو والتطور على الاقتصاد الأردني؟ يتضح ذلك من خلال ما بلغه معدل انتاج القطاع الزراعي (11.5) مليون دينار بين عامي (1954-1955م)، وارتفع إلى (35.7) مليون بين عامي 1965-1966م، أي بمعدل (210%).

9- توصي الدراسة بإعطاء هذا الموضوع أهمية كبيرة؛ لقلة الدراسات التاريخية الاقتصادية بهذا الحقل.

10- هناك العديد من الوثائق والكتب والتقارير كتبت باللغة الإنجليزية، إذ لا بد من ترجمتها حتى يستطيع الدارس معرفة ما كتب في هذا المجال وبخاصة لمن لا يتقنون اللغة الإنجليزية.

11- يوصي الباحثان بعقد المقارنات بين الوثائق التي تتعلق في هذا الحقل؛ لإختلاف الأرقام والمعلومات كي تخرج دراسات أكثر موضوعية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

❖ الصحف والوثائق.

1. **جريدة الدفاع:** (عدد 5936، تاريخ 1955/8/25م؛ عدد 5995، تاريخ 1955/11/2؛ عدد 6068، تاريخ 1956/1/27م؛ عدد 6186، تاريخ 1956/6/21م؛ عدد 7860، تاريخ 1961/11/22م؛ عدد 7917، تاريخ 1962/1/28م؛ عدد 8214، تاريخ 1963/1/17م؛ عدد 8265، تاريخ 1963/4/13م؛ عدد 8357، تاريخ 1963/7/10م؛ عدد 8858، تاريخ 1965/3/16م؛ عدد 9105، تاريخ 1966/1/3م؛ عدد 9132، تاريخ 1966/1/30؛ عدد 9143، تاريخ 1966/2/18م؛ عدد 9262، تاريخ 1966/7/12م؛ عدد 7105، تاريخ 1959/6/8م؛ عدد 6371، تاريخ 1957/10/20م؛ عدد 8175، تاريخ 1962/12/3م؛ عدد 8200، تاريخ 1963/1/1م؛ عدد 8206، تاريخ 1963/1/8م).
2. **الجريدة الرسمية:** (عدد 1339، تاريخ 1957/7/1م؛ عدد 1339، تاريخ 1957/7/1م؛ عدد 1373، تاريخ 1958/3/3م؛ عدد 1401، تاريخ 1958/11/1م؛ عدد 1404، تاريخ 1958/11/16م؛ عدد 1406، تاريخ 1958/12/1م؛ عدد 1408، تاريخ 1958/12/16م؛ عدد 1414، تاريخ 1959/3/1م؛ عدد 1441، تاريخ 1959/9/16م؛ عدد 1465، تاريخ 1960/1/2م؛ عدد 1649، تاريخ 1962/11/17م؛ عدد 1104، تاريخ 1952م؛ عدد 1113، تاريخ 1952م؛ عدد 800، تاريخ 1946م؛ عدد 1113، تاريخ 1952م؛ عدد 440، تاريخ 1934/7/15م؛ عدد 641، تاريخ 1939/8/9م؛ عدد 941، تاريخ 1940/1/9م؛ عدد 1158، تاريخ 1953م؛ عدد 1004، تاريخ 1949/12/20م؛ عدد 1012، تاريخ 1950/3/1م؛ عدد 1025، تاريخ 1950/6/1م؛ ملحق الجريدة الرسمية، عدد 10، تاريخ 1950/6/3م؛ عدد 1033، تاريخ 1950/9/2م؛ عدد 1036، تاريخ 1950/9/16م؛ ملحق الجريدة الرسمية، عدد 1072، تاريخ 1951/06/24م؛ عدد 1078، تاريخ 1951/7/20م؛ ملحق الجريدة الرسمية، عدد 5، تاريخ 1951/10/23م؛ ملحق الجريدة الرسمية عدد 6، تاريخ 1951/11/15م؛ ملحق الجريدة الرسمية، عدد 6، تاريخ 1951/11/18م (الوثائق الأردنية)؛ عدد 1100، تاريخ 1952/2/23م؛ عدد 1100، تاريخ 1952/2/23م؛ عدد 1110، تاريخ 1952/6/1م؛ عدد 1110، تاريخ 1952/6/1م؛ ملحق الجريدة الرسمية، عدد 6، تاريخ 1952/11/14م (الوثائق الأردنية)؛ عدد 3، تاريخ 1952/12/17م؛ عدد 1914، تاريخ 1966/4/16م؛ عدد 1134، تاريخ 1953/2/16م؛ ملحق الجريدة الرسمية، عدد 18، تاريخ 1953/4/14م؛ ملحق الجريدة الرسمية، عدد 20، تاريخ 1953/4/26م؛ ملحق الجريدة الرسمية، عدد 23، تاريخ 1953/6/22م).
3. **دائرة الإحصاءات العامة:** (النشرة الإحصائية، عدد 8، تاريخ 1957م؛ النشرة الإحصائية، عدد 13، تاريخ 1962م؛ النشرة الإحصائية، عدد 17، تاريخ 1966م؛ النشرة الإحصائية، عدد 15، تاريخ 1964م؛ السكان والعمالة في القطاع الزراعي، تاريخ 1967م؛ النشرة الإحصائية، عدد 1، تاريخ 1950م؛ النشرة الإحصائية، عدد 15، تاريخ 1964م؛ النشرة الإحصائية، عدد 9، تاريخ 1958م؛ النشرة الإحصائية، عدد 14، تاريخ 1963م؛ النشرة الإحصائية، عدد 14، تاريخ 1963م؛ النشرة الإحصائية السنوية، عدد 3، تاريخ 1952م؛ النشرة الإحصائية، عدد 12، تاريخ 1961م؛ النشرة الإحصائية، عدد 12، تاريخ 1961م؛ النشرة الإحصائية، عدد 13، تاريخ 1962م؛ النشرة الإحصائية، عدد 12، تاريخ 1961م؛ النشرة الإحصائية، عدد 12، تاريخ 1961م؛ النشرة الإحصائية، عدد 13، تاريخ 1962م).

النشرة الاحصائية، عدد 13، تاريخ 1962م؛ النشرة الاحصائية، عدد 14، تاريخ 1963م؛ النشرة الاحصائية، عدد 15، تاريخ 1966م؛ النشرة الاحصائية، عدد 15، تاريخ 1965م؛ النشرة الاحصائية، عدد 9، تاريخ 1958م؛ النشرة الاحصائية، عدد 9، تاريخ 1958م؛ النشرة الاحصائية، عدد 12، تاريخ 1961م؛ النشرة الاحصائية، عدد 8، تاريخ 1957م؛ النشرة الاحصائية، عدد 14، تاريخ 1963م؛ النشرة الاحصائية، عدد 9، تاريخ 1958م؛ النشرة الاحصائية، عدد 4، تاريخ 1953م؛ عدة نشرات احصائية / دائرة الاحصاءات العامة، الاطلس الاحصائي، تاريخ 1968م؛ النشرة الاحصائية، عدد 9، تاريخ 1958م).

4. **مذكرات مجلس النواب:** (مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 4، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 5، دورة عادية، جلسة تشريعية- رقابية، 16-11-1954م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 4، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 3، دورة استثنائية ثانية، 11-10-1955م، مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 4، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 8، استثنائية أولى، 16-8-1955م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 4، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 2، دورة عادية، جلسة تشريعية، 8-11-1955م؛ مذكرات مجلس النواب رقم المجلس 5، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 5، دورة عادية، جلسة رقابية، 8-11-1956م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 6، دورة عادية، 22-12-1957م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 7، دورة عادية، جلسة رقابية، 29-12-1957م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 2، رقم الجلسة 10، دورة عادية، جلسة رقابية، 18-1-1958م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 3، رقم الجلسة 13، دورة عادية، جلسة تشريعية، 1-2-1959م. (ملحق الجريدة الرسمية)؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 5، رقم الجلسة 7، دورة عادية، جلسة تشريعية- رقابية، 6-12-1960م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 5، رقم الدورة 5، رقم الجلسة 9، دورة عادية، 19-12-1960م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 6، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 7، دولة عادية، رقابية-تشريعية، 17-12-1961م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 6، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 15، دورة عادية، رقابية-تشريعية، 19-2-1962م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 7، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 11، دورة عادية، رقابية-تشريعية، 17-3-1963م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 7، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 12، دورة عادية، رقابية-تشريعية، 20-3-1963م؛ مذكرات مجلس النواب، رقم المجلس 7، رقم الدورة 1، رقم الجلسة 14، دورة عادية، رقابية-تشريعية، 24-3-1963م، مذاكرات مجلس النواب، الجلسة السادسة عشرة، 29/7/1950م؛ مذكرات مجلس النواب، الجلسة الثانية الدورة الاستثنائية الثانية من الدورة العادية الرابعة؛ مذكرات مجلس النواب، الجلسة السادسة، 23/11/1954م؛ مذكرات مجلس النواب الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب 1951م؛ مذكرات مجلس النواب، الجلسة الثالثة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، عام 1951م؛ مذكرات مجلس النواب، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، عام 1951م؛ مذكرات مجلس النواب، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، عام 1951م؛ مذكرات مجلس النواب، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، عام 1951م؛ مذكرات مجلس النواب، عدد 14، تاريخ 1951/5/5م؛ ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب، 9/5/1950م؛

- ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية من الدورة العادية، عدد 1، تاريخ 27/9/1953م؛ الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة وقائع الجلسة الثالثة من الدورة العادية الأولى، عدد 14، تاريخ 28/11/1951م؛ الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب، وقائع الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى، تاريخ 4/12/1951م؛ ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى، تاريخ 9/5/1950م؛ ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب، الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الثانية من الدورة العادية الثانية، عدد 22، تاريخ 30/5/1953م؛ ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب، الجلسة الثانية، الدورة الاستثنائية الثانية من الدورة العادية الثانية، عدد 21، تاريخ 14/5/1953م؛ ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية، تاريخ 1/3/1953م؛ مذكرات مجلس النواب، الجلسة الثالثة من الدورة العادية الثانية).
5. **جريدة الأردن:** (عدد 2743، تاريخ 1/1/1954م؛ عدد 2846، تاريخ 5/5/1954م؛ عدد 2244، تاريخ 14/5/1952م؛ عدد 2244، تاريخ 14/5/1952م؛ ع 2244، تاريخ 14/5/1952م؛ عدد 2246، تاريخ 16/5/1952م؛ عدد 2253، تاريخ 24/5/1952م؛ عدد 2253، تاريخ 24/5/1952م؛ عدد 2873، تاريخ 9/6/1954م؛ عدد 3005، تاريخ 12/11/1954م؛ ع 3040، تاريخ 23/12/1954م؛ عدد 2817، تاريخ 21/3/1954م؛ عدد 2274، تاريخ 21/6/1952م).
6. جريدة الجزيرة، عدد 1743، تاريخ 23/11/1951م.
7. جريدة الحوادث، عدد 48، مجلد 2، تاريخ 22/12/1952م؛ عدد 58، مجلد 2، تاريخ 2/3/1953م.
8. جريدة فلسطين، د، ع، تاريخ 12/3/1966م.
9. مجلة هنا القدس، عدد 11، سنة 3، تاريخ 12/7/1942م.
10. الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية 1921-1984، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات، 1984م؛ الوثائق الأردنية، مجلس الأمة، تاريخ 1984.
11. **وثائق دائرة المكتبة الوطنية:** (الوثائق الحكومية، رقم الوثيقة 234/8/2/11، تاريخ 14/12/1959م؛ الوثائق الحكومية، وثيقة رقم 1/2/17، تاريخ 13/1/1954م؛ الوثائق الحكومية، الأرقام من 1/5/5/27 إلى 6/5/5/27، تاريخ 16/8/1959م؛ الوثائق الحكومية رقم 88/2/4/27 إلى الوثيقة رقم 103/2/4/27، تاريخ 22/2/1949م؛ الوثائق الحكومية رقم الوثيقة 7/5/5/27، تاريخ 2/9/1959م؛ الوثائق الحكومية، مديرية المعارف، الوثيقة رقم 6/6/5/22، بلاغ عدد (6)، تاريخ 21/9/1933؛ الحكومية، وثيقة رقم 146/2/6/22، تاريخ 20/8/1963م؛ الوثائق الحكومية رقم 30/4/4/21، 82/10/1/7، تاريخ 14/7/1958م؛ الوثائق الحكومية، عدة وثائق تبدأ بالأرقام (10/1/33) وقد بينت الوثائق رقم 79/10/1/33 - 84/10/1/33 تاريخ 25/6/1962م؛ الوثائق الحكومية، عدة وثائق تبدأ بالأرقام (10/1/33) وقد بينت الوثائق رقم 79/10/1/33 - 84/10/1/33؛ الوثائق الحكومية، وثيقة رقم 169/12/10/22، تاريخ 13/1/1963م؛ خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة، تاريخ 1/10/1958م؛ الوثائق الحكومية رقم 1/119/8/18 إلى 8/119/8/1/17، تاريخ 1/2/1963م؛ خطاب العرش في افتتاح مجلس الأمة الأردني، تاريخ 1/10/1964م؛ خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني، تاريخ 1/12/1966م؛ خطاب العرش السامي في حفلة افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة الأردني الثامن، تاريخ 1/8/1963م؛ خطاب العرش

في حفلة افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني الثامن، تاريخ 1965/10/28؛ خطاب العرش السامي بإفتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردني الخامس، تاريخ 1959/10/1م؛ خطاب العرش في افتتاح دورة مجلس الأمة، تاريخ 1960/11/1م؛ خطاب العرش في افتتاح الدورة الثانية لمجلس الأمة، تاريخ 1957/10/1م؛ خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة، تاريخ 1955/11/1م؛ خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة، تاريخ 1958/10/1م؛ خطاب العرش في حفلة افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السادس، تاريخ 1961/10/1؛ خطاب العرش في حفلة افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثامن، تاريخ 1963/11/1م؛ خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة، تاريخ 1953/11/1م).

12. الوثائق الأردنية، مجلس الأمة الأردني، دائرة المطبوعات و النشر ، وزارة الاعلام، 1984م.

❖ المذكرات.

13. (د.م). (1986). مذكرات جلالة المغفور له الحسين بن طلال مهنتي كملك، ترجمة فهمي طوقان، (د.ن).

14. تشارلز جونستون. (1996). مذكرات السفير البريطاني في الأردن السير تشارلز جونستون بين عامي (1960-

1956)، "الأردن على الحافة"، ترجمة فهمي طوقان، ط 2، وزارة الثقافة، عمان.

❖ التقارير والاحصاءات والمقابلات.

15. الاحصاءات الزراعية لدول السوق العربية المشتركة، دراسة خاصة -المملكة الأردنية الهاشمية، 1963-1959 ، مديرية الدراسات والتخطيط،وزارة الزراعة.

16. الاحصاءات الزراعية لدول السوق العربية المشتركة،دراسة خاصة -المملكة الأردنية الهاشمية، 1959- 1963 ،مديرية الدراسات والتخطيط، وزارة الزراعة.

17. التقرير السنوي إدارة المعارف، 1934م.

18. التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم (1958-1959)، وزارة التربية و التعليم، عمان، 1959م.

19. القطاع الزراعي، حقائق و ارقام، ملامح النهضة الأردنية، وزارة الاعلام ، دائرة الثقافة والارشاد، عمان، 1969م.

20. مجلس الاعمار ، برنامج السنوات الخمس، للتنمية الاقتصادية 1962-1967م، المملكة الأردنية الهاشمية، 1962م.

21. المركز الوطني للبحوث الزراعية و نقل التكنولوجيا، منجزات البحث العلمي الزراعي منذ تأسيسه، وزارة الزراعة، عمان، 1998م.

22. ملامح النهضة الأردنية،حقائق وارقام،القطاع الزراعي I،دائرة الثقافة و الارشاد،وزارة الاعلام،عمان،1965م.

23. منجزات البحث العلمي الزراعي منذ تاسيسه ، المركز الوطني للبحوث الزراعية و نقل التكنولوجيا، وزارة الزراعة ، المملكة الأردنية الهاشمية .

24. المنظمة التعاونية الأردنية، سجل الجمعيات التعاونية، 1996م.

25. النشرة الاحصائية للربع الاخير من عام 1960،مديرية الحراج، وزارة الزراعة،عمان ،الأردن،عام 1960م.

ثانياً: المصادر الأجنبية.

26. The American Journal of Public Health, Vol. 1, No. 4, 1959.

ثالثاً: المراجع العربية والمعرّبة:

27. التلاوي، عبد المعطي واللوزي، سالم، (1989م)، الغابات في الأردن، دارالبشير، عمان.
28. جونستون ، تشارلز، (1996)، الاردن على الحافة ، ترجمة فهمي شما، وزارة الثقافة، عمان.
29. الحجاج، خليلي، (1989)، تطور الحياة التشريعية في الأردن 1920-1950، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
30. الحسيني، شفيق. (1968). "التعليم الزراعي و تطور في الأردن"، مجلة رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم، عمان، المجلد 12، العدد 2.
31. خريسات، محمد وآخرون، (2004)، تقارير بريطانية عن شرق الأردن- الاشغال 1932-1942 ، ط1، مطبعة الشباب، عمان.
32. خلوصي، محمد علي، (1967م)، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة 1948-1962م، المطبعة التجارية المتحدة، القاهرة.
33. خير، هاني، (1993م)، الحياة النيابية في الأردن 1920-1993، لجنة تاريخ الأردن، عمان.
34. خير، هاني، (د.ت)، خطب العرش السامي.
35. (د.م)، (1958)، "أخبار الزراعة"، مجلة الزراعة الأردنية، العدد 5.
36. (د.م)، (1960م)، "مشروع قناة الغور الشرقي"، مجلة رسالة الأردن، العدد 17، المديرية العامة للمطبوعات، عمان.
37. (د.م)، (1969م)، ملامح النهضة الأردنية، حقائق وارقام، دائرة المطبوعات و النشر، وزارة الثقافة والاعلام .
38. دائرة المطبوعات والنشر، (1966م)، الاقتصاد الأردني حجمه و نموه، وزارة الاعلام ، عمّان.
39. دائرة المطبوعات والنشر، (1971)، الأردن في خمسين عام ، وزارة الاعلام، عمّان.
40. الدجاني، علي، (1954م)، محاضرات في اقتصاديات الأردن، معهد الدراسات العربية العالمية، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، جامعة الدول العربية.
41. الشرعة، إبراهيم والجازي، انور، (2020م)، "التطورات العامة في الأردن في عهد رئيس الوزراء وصفي التل (1962-1971) دراسة تحليلية-الصحافة مصدراً"، مجلة دراسات: العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 47، العدد 1.
42. الطاهر، نصوح، (1965م)، "دور وزارة الزراعة في توطين البدو و تطوير البادية، رعاية البدو و تحضيرهم و توطينهم، مشاريع التنمية في البادية الأردنية"، الجزء الأول، المؤتمر التاسع للشؤون الاجتماعية و العمل، تقارير الدول العربية والامانة العامة، القدس، الأردن.
43. طريف، جورج، (1994)، السلط و جواهرها (1864-1921)، ط1، بنك الأعمال، عمان.
44. الطوالبة، شافي وموسى، سليمان، (2011م)، ملكية الاراض والزراعة في شرق الأردن- مادبا، 1893-1948، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
45. عريقات، حربي ومحمد، موسى، (1993م)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن، دار الكرمل، عمان.
46. العزب، فهد، (1069)، مشاريع وزارة الزراعة، المطبعة الأردنية، عمان.

47. العمري، عمر صالح وبنو يونس، محمد أحمد، (2014م)، البيانات الوزارية للحكومات الأردنية (1953-2014م)، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.
48. عودة، محمد سعادة، (1991م)، المسألة الزراعية في الأردن، ط 1، عمان.
49. مجلة الزراعة الأردنية، العدد 4، وزارة الزراعة، عمان، 1957م.
50. مجلة، الرائد العربي، العدد 18، تاريخ 1962.
51. محافظة، محمد، (2005)، المملكة الأردنية الهاشمية: بناءها و تحصيلها في عشرين عام 1946-1969، وزارة الثقافة، عمان.
52. مدلل، أسامة، (د.ت)، موارد المياه والاحتياجات المائية في الأردن، عمان.
53. ملكاوي، حكمت، (1990م)، الحركة التعاونية الأردنية، المعهد التعاوني، عمان.
54. الموسى، سليمان والماضي، منيب، (1988م)، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900-1959) مكتبة المحتسب، عمان.
55. الموسى، سليمان، (1986م)، أعلام من الأردن صفحات من تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الشعب، عمان.
56. الناشف، سليم، (1957)، "الارشاد الزراعي"، مجلة الزراعة الأردنية، وزارة الزراعة الأردنية، عمان، العدد 3.

References:

57. Al-Talawi, Abdul-Muti and Al-Lozi, Salem, (1989 AD), Forests in Jordan, Dar Al-Bashir, Amman.
58. Johnston, Charles, (1996), Jordan on the Edge, translated by Fahmi Shamma, Ministry of Culture, Amman.
59. Al-Hajjaj, Khalili, (1989), The Development of Legislative Life in Jordan 1920-1950, an unpublished master's thesis, University of Jordan, Amman.
60. Husseini, Shafiq. (1968). "Agricultural Education and Its Development in Jordan", Resalaat Al Muallem Journal, Ministry of Education, Amman, Vol. 12, No. 2.
61. Khreisat, Muhammad et al., (2004), British Reports on Transjordan - Ashghal 1932-1942, 1st Edition, Al Shabab Press, Amman.
62. Khulousi, Muhammad Ali, (1967 AD), Economic Development in the Gaza Strip, 1948-1962, United Commercial Press, Cairo.
63. Khair, Hani, (1993 AD), Parliamentary Life in Jordan 1920-1993, Jordan History Committee, Amman.
64. Khair, Hani, (D.T), Sermons of the Exalted Throne.
65. (d.m), (1958), "Agriculture News", Jordan Agriculture Journal, No. 5.
66. (d.m.), (1960 AD), "The Eastern Ghor Canal Project", Jordan Message Magazine, No. 17, General Directorate of Publications, Amman.
67. (d.m.), (1969 AD), Features of the Jordanian Renaissance, Facts and Figures, Department of Publications and Publishing, Ministry of Culture and Information.
68. Department of Publications and Publishing, (1966 AD), The Jordanian Economy, its Size and Growth, Ministry of Information, Amman.
69. Department of Publications and Publishing, (1971), Jordan in fifty years, Ministry of Information, Amman.
70. Dajani, Ali, (1954 AD), Lectures on the Economics of Jordan, Institute of Arab International Studies, Committee on Authoring, Translation and Publishing, League of Arab States.
71. Al-Sharaa, Ibrahim and Al-Jazi, Anwar, (2020 AD), "General developments in Jordan during the era of Prime Minister Wasfi Al-Tal (1962-1971) Analytical study - the press as a source", Journal of Dirasat: Humanities and Social Sciences, Volume 47, No. 1.
72. Al-Taher, Nasouh, (1965 AD), "The Role of the Ministry of Agriculture in Settling Bedouins and Developing the Badia, Care, Preparation and Settlement of Bedouins, Development Projects in the Jordanian Badia," Part One, Ninth Conference on Social Affairs and Labor, Arab Countries Reports and the General Secretariat Jerusalem, Jordan.

73. Tarif, George, (1994), Salt and its jewels (1864-1921), 1st edition, Business Bank, Amman.
74. Tawalbeh, Shafi and Musa, Suleiman, (2011 AD), Ownership of Land and Agriculture in Transjordan - Madaba, 1893-1948, Jaffa Scientific Publishing and Distribution House, Amman.
75. Erekat, Harbi and Muhammad, Musa, (1993 AD), development and economic planning, general concepts with a focus on the experience of Jordan, Dar al-Carmel, Amman.
76. Al-Azab, Fahd, (1069), Projects of the Ministry of Agriculture, Jordan Press, Amman.
77. Al-Omari, Omar Saleh and Bani Younes, Muhammad Ahmad, (2014 AD), Ministerial Data for Jordanian Governments (1953-2014 AD), Gulf House for Publishing and Distribution, Amman.
78. Odeh, Muhammad Saadeh, (1991 AD), The Agricultural Issue in Jordan, 1st Edition, Amman.
79. Jordanian Agriculture Journal, Issue 4, Ministry of Agriculture, Amman, 1957 AD.
80. Magazine, Al-Raed Al-Arabi, Issue 18, dated 1962.
81. Muhafazah, Muhammad, (2005), The Hashemite Kingdom of Jordan: Its Building and Fortification in Twenty Years 1946-1969, Ministry of Culture, Amman.
82. Mudallal, Osama, (D.T), Water Resources and Water Needs in Jordan, Amman.
83. Malkawi, Hikmat, (1990 AD), The Jordanian Cooperative Movement, The Cooperative Institute, Amman.
84. Al-Mousa, Suleiman and Al-Madi, Munib, (1988 AD), The History of Jordan in the Twentieth Century (1900-1959) Al-Muhtaseb Library, Amman.
85. Al-Mousa, Selman, (1986 AD), Flags from Jordan, Pages from the History of the Modern Arabs, I 1, Al-Shaab House, Amman.
86. Al-Nashef, Salim, (1957), "Agricultural guidance", the Jordanian Agriculture Journal, the Jordanian Ministry of Agriculture, Amman, No. 3.

رابعاً: المراجع الأجنبية.

87. (1949). Final report of the united nations Economic Survey, Mission for the Middle East, Part 1.
88. (1949).International Red Cross committee, report, submits to United Nations.
89. (1953). United Nations, Department of Economic Affairs, Review of Economic Conditions In The Middle East,1951-1952, New York.
90. (1953).United Nation, Statical office of the United Nation: International Monatry Fund, International Financial Statistics, Wushingtone.
91. James, B., (1955). The Economic Problems of Jordan, International Affairs, Vol. 31, No. 1, Oxford University Press, Royal Institute of International Affairs.
92. (1951). Food and Agriculture Organization of the United Nations, Yearbook of Food and Agricultural Statistics.
93. Ionides, M.G.,(.). Report on The Water Recourses of Transjordan and theirdevelopment, Crown Agent, Londone.
94. (1952). International Bank Notes, International Bank for Reconstruction and Developments, Vol.6 No.10, Washington.
95. (1953). Review of Economic Conditions in the Middle East-1952, United Nations, Department of Economic Affairs, New York.
96. Hopkins, J., (1957). Economic Development of Jordan, Report of mission organized. International Bank for Reconstruction and development.
97. Carol, L., (2007) .Foreign Aid: Diplomacy, Development, Domestic Politics, Chicago Press, Chicago University.
98. Patten, O., (1959). The Afforestation of Jordan, The terminal Report,Agricultureal Forestry In Jordan, July27,1955 to November 1.
99. Konikoff, A., (1946). Trans Jordan An Economic SurveyKResearch Institute of Jewish agency for Palestine, Jerusalem.
100. Shlaim, A., and Yezid, S., (1997). the Cold War and the Middle East, Oxford University Press, , New York.

101. Reguer, S., (1993). "Controversial Waters: Exploitation of the Jordan River, 1950-1980", Middle Eastern Studies, Vol. 29, N o.l.
102. Joseph, D., (1953). "Jordan East Ghor Canal Project, Middle East" Journal ,Vol 13, No. 4.
103. Nathan, J., (2014). "The Ghosts of Development", Journal of Cold War Studies, Vol. 16, No. 4.
104. (1964). Development Plans: Appraisal Of Targets And Progress In Developing Countries, World Economic Survey - Part I, United Nations New York.
105. (1964). The Jordan Development Board ,Seven Year Program, For Economic Development 1964-1970, The Jordan Development Board ,Amman, Jordan, Commercial Press, Jerusalem.
106. (1963). Recent Developments of The Economy of Jordan, International Bank for Reconstruction and Development, International Development Association, Department of Operations ,South Asia and Middle East.
107. Aresvik, O., (1976). the agricultural development of Jordan, Praeger publishers Inc, USA.
خامسًا: المواقع الإلكترونية.
108. <https://visit.un.org/sites/visit.un.org>.
109. <https://www.ifrc.org/en/who-we-are>
110. <https://www.academia.edu/Imperial>
111. www.unrwa.org
112. <http://www.parliament.jo/node/6>
113. www.palestinapedia.net
114. <https://www.moe.gov.jo/ar/node/2207>
115. <https://www.marefa.org>